



## تمهيد

يتناول تقرير المعرفة العربي للعام 2009 أحوال المعرفة في الراهن العربي، حيث يكتسب شرعيته من الحاجة إلى التعرف على الأداء المعرفي في المنطقة في زمن ازدادت فيه أهمية المعرفة، وتنامى دورها في تحقيق المكاسب المتعددة بكل ما فتحته من آفاق في مختلف مظاهر المجتمع.

وتُعتبر مقارنة التطور المعرفي والثورة المعرفية التي عرفها العالم في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن مسألة مستجدة في مؤسسات البحث الوطنية والدولية التي تولي عناية لأدوار المعرفة. وتأتي العناية بهذا الموضوع في الراهن العربي لأسباب متعددة؛ أبرزها عدم إهمال الآثار المرتقبة لثورة المعرفة في العالم المعاصر، والانتباه إلى أدوارها الصانعة لكثير من مظاهر التقدم، سواء في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي أو المجال الاجتماعي.

إن ثورة المعرفة اليوم، ومختلف الآثار المادية والرمزية التي تولدت عنها، فتحت أمام الحياة الإنسانية إمكانات جديدة في تطوير مجال العيش، وفي تعزيز المساعي الرامية إلى مزيد من المعارف المساعدة على تحقيق الرفاه الإنساني.

يندرج هذا التقرير في موضوع المعرفة في المنطقة العربية، ضمن سلسلة من التقارير الهادفة إلى فتح مداخل عديدة للاقتراب من واقع المعرفة والتفكير في سبل النهوض بمتطلباتها. ولأن المشروع كبير، فإن هذا التقرير الأول يتجه لوضع ما يمكن اعتباره مدخلا عاما للإحاطة بحال مجتمع المعرفة العربية ومكوناتها، كما يحاول رسم الملامح الكبرى لرؤية تتوخى المساهمة في ردم بعض جوانب الفجوة المعرفية القائمة في الوطن

العربي. ونفترض أن التقارير التي ستليه ستنتج بدورها لإلقاء المزيد من الضوء على أحوال المعرفة العربية، انطلاقا من زوايا أخرى في النظر والمقاربة بهدف تطوير الأداء المعرفي، وصولا إلى إقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية.

وننطلق في هذا التقرير من اعتبار أن الأدبيات التي تبحث في مسارات المعرفة ما زالت في بدايتها، ولهذا تم تصويب النظر نحو قطبين اثنين: القطب الأول، نظري يضع الأسس المفاهيمية والفلسفية المعتمدة في هذا التقرير؛ والقطب الثاني، يدور حول بعض المكونات الصانعة لدوائر المعرفة في الواقع العربي، وذلك لإنجاز تشخيصات تسمح بقياس حجم الفجوات المعرفية القائمة. وسنحاول في هذا التقديم أن نوجز المفاصل الكبرى التي تضمّنها التقرير، باعتماد المخطط التالي: مقدمات التقرير، فجديات التقرير، ثم موضوعات التقرير.

وقبل ترتيب محتوى التقرير، نشير إلى أن العمل كان يراوح الخطى بين مستجدات مجتمع المعرفة في الدول التي ولجت أبواب المعرفة، وبين حال المعرفة العربية بمختلف فجواتها ونواقصها. وظل العمل طيلة فصول التقرير متجها لإنجاز تشخيص يساعد على إدراك واقع المعرفة العربية، ويرسم في الآن نفسه، بواسطة إشارات عامة، جوانب من فتوحات المعرفة ومكاسبها، والآفاق التي فتحتها أمام المجتمعات الإنسانية. كما حرص التقرير، على الرغم من نقص البيانات وغياب المراسد الوطنية والقومية المنتجة للمعلومات والإحصاءات المعتمدة في هذا المجال، على الاستفادة من بيانات المؤسسات الدولية بعيون فاحصة، مما ولد نوعا من الجدل الداخلي المتطلع إلى بناء وتطوير الأداء المعرفي العربي. وحرص التقرير على الاستفادة من المتاح من البيانات، وعلى تثمين الإرهاسات

## الآثار المرتقبة لثورة

### المعرفة في العالم

### المعاصر، وأدوارها

### الصانعة لكثير من

### مظاهر التقدم في

### المجال السياسي أو

### المجال الاقتصادي

### أو المجال الاجتماعي

### هي من أهم أسباب

### العناية بموضوع

### المعرفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ  
 عَلَقٍ (2) أَقْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ  
 (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)  
 القرآن الكريم- سورة العلق

العمل في إطار واجهتين؛ واجهة واقع المعرفة في الوطن العربي، ثم واجهة رسم بعض ملامح الطموح الرامي إلى تجاوز الأعطاب الواردة في الرصد؛ الأمر الذي يعني أن التقرير اتجه كذلك إلى بناء مقترحات محددة تساعد في حال تنفيذها على تدارك بعض صور الفجوات المعرفية للتمكن من ردمها.

انطلق التقرير من مبدأ الحق في المعرفة، واعتبره مبدأ لا يقبل الجدل، وبخاصة في الوطن العربي الذي مازال يعاني أغلبه من الأمية المعرفية والرقمية. كما نظر إلى المعرفة باعتبارها أداة ونتاجاً للتنمية. وفي الوقت نفسه، ربط التقرير الحق في المعرفة والتنمية بالنهضة والتنوير، واعتبر أن الإبداع هو السبيل المعزّز لكل ما يسعى الإنسان في تجاوز عوائقه وقيوده. وقد سمحت هذه المبادئ مجتمعة، بإضفاء الطابع المركب على بعض فصول التقرير، بحكم الترابط القائم فيما بينها. وتسلّم فصول التقرير مجتمعة بأن التأخر التاريخي العربي في مجال المعرفة قابل للتدارك، عندما يتوفر الطموح أولاً، وتتوفر الإرادة السياسية المدعومة برصد الموارد اللازمة لبناء البيئات التمكينية والمؤسسات القادرة على رعاية التطور المعرفي وتحويل مكاسبه إلى وسائل مساعدة على تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة.

## جدليات التقرير

تضمن التقرير في فصوله جدليات عديدة في مقارنته لمواده، حيث جمع بين التوصيف، ورصد التفاعل، وإبراز التناقضات والمفارقات، متوخياً الحذر في إصدار الأحكام والمواقف. كما حاول التخلص من النظرة الاقتصادية المحضّة للمعرفة، ومن تبعات المنظور الحتمي للتكنولوجيا، مع إبراز رحابة كل من مفهوم مجتمع المعرفة ومفهوم الإبداع. وظلت تصاحب التقرير في هذه الخيارات رغبة، معلنّة أحياناً ومضمرة أحياناً أخرى، تشير إلى مبدأ البحث عن مجتمع للمعرفة مطابق ومتفاعل مع محيط المجتمع العربي، باعتبار أن الهدف الأساس للمعرفة هو خدمة الإنسان وخدمة طموحاته في النهوض بواقعه وتجاوز الإشكالات التي تحد من إمكانية توسيع درجات تحرره.

ومن أبرز الجدليات التي حرص التقرير على أن تكون بادية للعيان، مسألة علاقة المعرفة بالحرية وبالتحديث وبكل ما يساهم في تعزيز الكرامة الإنسانية. وعندما تتجه بعض فصول التقرير للدفاع عن أهمية الحرية والمؤسسات والتشريعات، فإنها تتوخى النظر

والبدايات التي تعكس نشوء ما يشكل أنويةً لمجتمع المعرفة العربي، إضافة إلى وضعه اليد على العضلات الكبرى التي يعاني منها حال المعرفة في مجتمعاتنا، سواء في مجال التعليم أو البحث، أو في مجال استخدام الوسائط التقنية الجديدة، التي تصنع اليوم شبكات المعرفة في عصر المعلومات.

انطوت مختلف فصول التقرير على هاجس الاستماع إلى المحلي والخصوصي باعتباره منطلق التفكير في تعميم مكاسب الكوني والعالمي في المستوى المعرفي. ولم يكن حضور هذا الهاجس بسبب نزعة تخايم مكاسب المعرفة الكونية، بل باعتباره الفضاء الذي ينشد توطين هذه المكاسب وإعادة إنتاجها، بهدف بلوغ مرتبة المشاركة في إبداعها وتجاوز مختلف أشكال تسليع واستهلاك المعرفة وصولاً إلى استنباتها وإنتاجها وتوظيفها.

هناك هاجس آخر صاحب هذا التقرير؛ وهو النظر إلى مجال المعرفة وثورتها اليوم باعتبارها تشكل مدخلاً للإصلاح في الوطن العربي. ولهذا، اتسع مفهوم المعرفة في التقرير ليشمل روحها، أي ليتضمن البعد التنويري والبعيد التنموي، متجاوزاً الأبعاد التي تعلّي من شأن المؤشرات التقنية والكمية، متناسية أن المعرفة حرة، وأنها طريق يستلزم المزيد من شحذ آليات الذكاء الإنساني الخلاق.

## مقدمات التقرير

تتسم البنية العامة لفصول هذا التقرير بطابعها العام والمفتوح، وبأنها محاولة للرصد، حيث يفترض أن تتجه التقارير القادمة إلى الوقوف أمام أسئلة محددة، أو مرتكز معرفي بعينه، أو قضية من قضايا الانتقال بالأداء المعرفي في المنطقة العربية إلى مراحل متقدمة.

وبحكم جِدّة الموضوع، وجِدّة الآفاق التي ما فتئ يفتحها في حقول المعرفة المختلفة، فقد حرص التقرير في مختلف فصوله على

## تُشكل المعرفة

## وثورتها اليوم

## مدخلاً للإصلاح

## في الوطن العربي.

## ولهذا، اتسع مفهوم

## المعرفة في التقرير

## ليشمل روحها، أي

## ليتضمن البعد

## التنويري والبعيد

## التنموي

## إن المعرفة حرة،

## وطريق يستلزم

## المزيد من شحذ

## آليات الذكاء

## الإنساني الخلاق

"إن القلم و المعرفة أقوى بكثير من أي قوة أخرى"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مسلطاً الضوء على آثاره السلبية على إقامة مجتمع المعرفة في فلسطين.

لم يغفل التقديم أيضاً التطرق إلى المشاكل التي تثيرها نزعات التطرف والتشدد في علاقتها بالمعرفة، بحكم أن هذه النزعات تميل إلى عدم الاعتراف بالآخر وتعتمد منطقاً أحادياً ومنغلقاً في الفكر؛ ولهذا أثره الكبير على مناخ الحريات الذي يُعتبر شرطاً معززاً لإقامة مجتمع المعرفة.

ويخصص هذا التقديم أيضاً، محوراً موجزاً يقوم فيه برصد سريع لأحوال المعرفة خلال السنوات الأخيرة، مقدماً بعض المؤشرات التي ستتم معالجتها والعودة إليها تفصيلاً خلال فصول التقرير. وتجدر الإشارة إلى أن التحليلات والاستنتاجات الواردة في التقرير توقفت عند الأحداث والمتاح من البيانات والمعلومات مع نهاية الربع الأول من عام 2009.

أما موضوعات التقرير فقد تتابعت كما يلي:

### الإطار النظري لمجتمع المعرفة: مفاهيم وإشكالات (الفصل الأول)

استوعب هذا الفصل أربعة محاور؛ عالج أولها الأسس والمنطلقات الموجهة لآليات الفهم والتخيل، وتناول المحور الثاني موضوع بناء المفاهيم متوقفاً أمام مفهوم مجتمع المعرفة ومحاولاً بناء الحدود المختلفة التي رسمت لتعيين دلالاته. كما حاول هذا المحور تركيب تعريف إجرائي اعتماداً على نتائج مختلف فصول التقرير، وهو ما يُعدّ محاولة أولى في النظر إلى مرتكزات المفهوم بالاعتماد على تصور يراعي احتياجات وطموحات المجتمع العربي في مجال المعرفة. وقد تميزت معطيات الفصل بمعاينة وفحص دلالات المفهوم المختلفة في الخطاب المعرفي المعاصر، وبخاصة أشكال تداوله في التقارير الدولية. وكانت الغاية من عملية البناء ومن تركيب تعريف محدد هي عدم الاكتفاء بما هو متداول في هذا الباب، لا سيما وأن الفجوة المعرفية العربية متعددة وعميقة وتقضي، أساساً، الاستعانة بحال المعرفة في العالم وفي المنطقة العربية، من أجل بلورة التعريف الذي يتجاوب وينسجم مع الخصوصيات والطموحات العربية.

إلى المبادئ السابقة باعتبارها مفاتيح لتشييد مناخ العقلانية والنسبية، وفتح الطريق أمام مفاهيم المحاسبة والرقابة والمراجعة والشفافية، وغير ذلك من القيم التي تعد أرضية مؤسّسة وداعمة لمجتمع المعرفة اليوم. توقف التقرير أيضاً أمام بعض الجدليات الموصولة بالهوية، مثل إصلاح اللغة، متجهاً لإبراز الطابع الملح لهذه المسألة من أجل أن تظل اللغة العربية حاضرة وقادرة على تركيب نسق فاعل لمكاسب التقنيات الجديدة في المعرفة ومنفعل بها. وفي السياق نفسه، دافع التقرير عن مبدأ التواصل مع العالم دون إغفال منطلقه الأساس المتمثل أولاً في التواصل مع الذات، وذلك بإصلاح عللها ومنحها القدرة على أن يكون تواصلها مع العالم مُنتجاً، وفعالاً. ومن المؤكد أن هذه الجدلية تدخل في باب الانفتاح على المكاسب التي بنتها ثورات المعرفة المعاصرة.

### موضوعات التقرير

يتضمن التقرير تقديماً عاماً وستة فصول. وفي التقديم العام، نقف على تأطير للتقرير يضعه في سياق التطورات التي عرفها حال التنمية الإنسانية في الوطن العربي مؤخراً. ويستعرض التقديم أبرز التحديات التي تعاقبت على المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة، مبيناً ضغوطها وآثارها على الأداء المعرفي العربي. كما يعالج الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت مع نهايات عام 2008 وبدايات 2009، وتأثيراتها على مجتمع المعرفة وانعكاساتها على الأوضاع العربية. كما يقدم التقرير نظرة في مآل الإصلاح في المنطقة، بعد انطلاق الجيل الثالث<sup>1</sup> من مفاهيم الإصلاح في الفكر العربي في مطلع الألفية الثالثة. ولأن مهمة التقديم لا تتجاوز مبدأ الإشارة إلى أهم مظاهر التحديات القائمة في الواقع العربي، وما يرتبط منها بمجالات المعرفة، فقد تم الوقوف على استمرار التدخل الأمريكي في العراق وما تولد عنه من أوضاع داخل المجتمع العراقي. كما توقف التقرير عند استمرار

دافع التقرير عن

مبدأ التواصل مع

العالم دون إغفال

منطلقه الأساس

التمثل أولاً في

التواصل مع الذات،

وذلك بإصلاح عللها

ومنحها القدرة على

أن يكون تواصلها

مع العالم مُنتجاً،

وفعالاً

إن الفجوة المعرفية

العربية متعددة

وعميقة وتقضي،

أساساً، الاستعانة

بحال المعرفة في

العالم وفي المنطقة

العربية، من أجل

بلورة التعريف الذي

يتجاوب وينسجم

مع الخصوصيات

والطموحات

العربية

ووقف الفصل في محوره الثالث على النواظم والمرجعيات النظرية، التي يتم انطلاقاً منها تركيب مفاهيم مرادفة لمجتمع المعرفة، من قبيل تقانة المعلومات واقتصاد المعرفة والمجتمع الشبكي، وذلك بهدف إبراز التصورات الفلسفية التي تقف وراء تلك التسميات. وقد ترتب على عمليات الفحص والبناء إيضاح مرجعيتين اثنتين بارزتين؛ أولهما تشير إلى جوانب من الفلسفة الوضعية، ولا سيما في أبعادها المتحمسة للتحتمية التكنولوجية. أما المرجعية الثانية فقد كشفت عنها مفاهيم حقوقية تجد سندها في الأدبيات المختلفة لحقوق الإنسان، الأمر الذي يضع خطاب مجتمع المعرفة في صلب دعاوى التحديث السياسي.

وانتهى الفصل بمحور رابع عالج أبرز إشكالات مجتمع المعرفة، سواء في أبعادها الكونية أو في بعض جوانبها المرتبطة بالتحويلات المعرفية الجارية في المجتمع العربي. وأنشأ الفصل في هذا المحور جدلاً جمع فيه بين الإشارة إلى جوانب من هذه الإشكالات وإلى الأفاق المحتملة منها في سياق ما يجري من تطورات في مجتمع المعرفة.

### بيئات الأداء المعرفي العربي:

#### توسيع الحريات وبناء المؤسسات (الفصل الثاني)

إذا كان الفصل الأول يهتم بالإطار النظري العام لمجتمع المعرفة، فإن هذا الفصل يتناول الشروط التي تمكن من تطوير المعرفة في الوطن العربي؛ وبذلك يتكامل الفصلان على أكثر من وجه. ويعمل هذا الفصل من خلال مجموعة من المحاور على تشخيص الضغوط والقيود التي تعرقل بناء مقومات مجتمع المعرفة، معتمداً أمثلة من البيئة السياسية والاقتصادية، وكذلك البيئة الاجتماعية والثقافية والإعلامية، ليبرز أشكال الضغوط والقيود التي تحول دون تشكل بيئة حاضنة ومستوعبة لمتطلبات مجتمع المعرفة.

وفي معرض التفكير بالبيئة السياسية المؤطرة للمعرفة، اهتم الفصل بمسألة تراجع الحريات في المنطقة العربية. كما تعرض في تحليله للبيئة الاقتصادية إلى استمرار غياب الحريات في المجال الاقتصادي، موضحاً أن الطفرة النفطية لم تدعم الحريات

الاقتصادية. وأشار الفصل كذلك إلى واقع حرية الملكية الفكرية مبيناً أوجه التقدم والقصور العربي في هذا المجال. وفي الجانب الثقافي، وضع الفصل الثاني اليد على قيود المعرفة وتصاعد اتجاهات التشدد الديني. أما في المستوى الاجتماعي، فقد أشار إلى أن استمرار الفقر والتهميش الاجتماعي يضاعف النقص في البيئة التمكينية التي يفترض أن تكون رافعة للمعرفة. ومن خلال كل هذه العناصر، عمل الفصل على تسليط الضوء على كثير من الكوابح والقيود التي تزال تحاصر الأمل في إنعاش أوضاع المعرفة العربية، معتبراً أن الحرية قاطرة للمعرفة؛ وأن غيابها يساهم في نشوء ظواهر تُفقّر المجال المعرفي، وتولد ما يعمق فجوات المعرفة.

وفي محور آخر، تناول الفصل البحث في موضوع المؤسسات والقوانين ومختلف آليات المراجعة والمراقبة والمحاسبة التي تضمن الرعاية والدعم المطلوب لإقامة مجتمع المعرفة. ثم توقف الفصل أمام محور آخر تناول فيه مسارات البيئة التمكينية العربية، موضحاً أنه لا سبيل لولوج مجتمع المعرفة إلا ببناء قواعد تلك البيئة؛ أي بناء ما يؤهل المجتمع العربي لإنتاج وإبداع المعرفة.

#### التعليم وتكوين رأس المال المعرفي (الفصل الثالث)

يثير موضوع التربية والتعليم في علاقته بمجتمع المعرفة قضايا متعددة بحكم الترابط القائم بين التكوين والتربية وبين اكتساب المعرفة ثم إعادة إنتاجها وإبداعها. ويمكن التفكير في دور التعليم في تعميم المعرفة، كما يمكن تناول أدواته التربوية ووظائفه في التنشئة المعرفية والاجتماعية، إضافة إلى مجمل علاقته برأس المال المعرفي وعلاقة رأس المال هذا بالسوق وبتوظيف التعليم لخدمة التحرر والتنمية. يضاف إلى ذلك أن التعليم يحتل في حياة الأفراد والجماعات مكانة خاصة، وذلك لطول فترة التعليم إضافة إلى التجدد والتراكم الحاصل في ميادين المعرفة المختلفة، وكذلك لأدواره في تهيئة الأفراد للانخراط في سوق العمل والتمتع بمؤهلات منتجة ومبدعة.

لقد ازدادت أهمية التعليم في مجتمع المعرفة بفضل التقانات الهائلة التي أصبحت

### يُضاعف استمرار

### الفقر والتهميش

### الاجتماعي

### النقص في البيئة

### التمكينية التي

### يفترض أن تكون

### رافعة للمعرفة

### إن الحرية قاطرة

### للمعرفة؛ وغيابها

### يساهم في نشوء

### ظواهر تُفقّر المجال

### المعرفي، وتولد

### ما يعمق فجوات

### المعرفة

توظف في مجال التربية والتعليم؛ فأصبحنا نتحدث عن التعليم عن بعد، وعن المختبرات الجماعية، وعن تقانات التعليم التي تتركب الفضاءات الافتراضية، والتقانات التي تقدم الدروس والاختبارات والشهادات عن بعد. إلا أن ما أشرنا إليه قد لا يكون قريبا كل القرب من واقع التعليم في المنطقة العربية؛ ذلك أن تعميم التعليم لم يحصل كلية في مختلف الأقطار، كما أن نسب الأمية عند الكبار والصغار والشباب ما تزال تحديا يواجه المسؤولين عن أنظمة التعليم في كثير من البلدان. ويعني ذلك أن مطالب مجتمع المعرفة، المتعلقة بجودة التعليم واستخدام التقانات العصرية في التدريس وإنشاء شبكات للتعليم المتجدد، لا تدرج في الواقع العربي إلا في بعض الأقطار، وفي صورة تجارب رائدة صعبة التعميم في الوقت الراهن على الأقل. وعندما نضيف إلى كل ما سبق محتوى التعليم، وتكوين أطره، ووضعية الجامعات، وكذلك وضعية خريجي الجامعات وأحوال البحث العلمي، فإننا نجد أنفسنا أمام موضوعات مركبة يصعب مواجهتها دفعة واحدة.

وفي إطار الوعي بالطبيعة الشائكة للموضوع، اتجه الاهتمام في هذا الفصل نحو قضية محورية تتعلق برأس المال المعرفي العربي كما تبنيه وتراكم لبناته المدرسة والجامعة. ومن أجل تعيين رأس المال هذا، استعرض الفصل في الجزء الأول منه المشهد العام لحال المعرفة من خلال التعليم في الدول العربية. ثم اتجه في قسمه الثاني، الذي يشكل جُل مادة الفصل، إلى رصد كيفية تطوير رأس المال المعرفي من خلال جملة من المؤشرات الكمية والنوعية المستندة إلى تقسيم ثلاثي، عالج فيه الفصل رأس المال المعرفي عند الأطفال والشباب والكبار. وانطلاقا من البيانات المتاحة، قدم الفصل خريطة تابع فيها طبيعة رأس المال المعرفي وفجواته ومفارقاته، موضحا أشكال التمايز والاختلاف والتقابل بين البلدان العربية في مختلف مراحل التعليم. وعالج الجزء الثالث من الفصل موضوع نوعية رأس المال المعرفي المناسب لولوج مجتمع المعرفة، كاشفا محدودية رأس المال هذا، ومبرزا بعض فجواته وبعض العوائق التي ما تزال تحول بينه وبين مجتمع المعرفة.

## تقانات المعلومات والاتصالات في الدول العربية: دعائم المعرفة وأدواتها (الفصل الرابع)

إذا كان الفصل الأول والثاني قد وجّها العناية للأطر النظرية والبيئية المهيئة والداعمة لمجتمع المعرفة، وتوقف الثالث أمام موضوع التعليم، وهو من أهم مرتكزات مجتمع المعرفة، فإن الفصل الرابع اعتنى بالدعامة التقنية التي تحتل اليوم مكانة هامة في باب تطوير المعرفة وتحصيل المعلومات. وتوخى الفصل قياس درجات ولوج العرب إلى مجتمع المعرفة انطلاقا من مستويات تحصيلهم واكتسابهم لتقانة المعلومات والاتصالات، مسلطا الضوء على مكون مركزي من مكونات مجتمع المعرفة.

أبرز الفصل أهمية الفتوحات التي أنجزتها تقانات المعلومات والاتصالات في تركيب شبكات المعرفة، التي أصبحت أدوات ضرورية في نشر وتعميم وتوسيع دوائر المعرفة وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة، وبحسابات تتجاوز عوائق الزمان والمكان، بحكم ما أصبحت تقدمه خدمات الإنترنت على سبيل المثال. فقد أصبحت هذه التقانات هي الطريق المناسب والسهل لتحصيل المعارف، وتم تعميمها في مختلف مجالات الحياة كما في الاقتصاد والإدارة والتعليم، مما يكشف درجات تغلغلها في مختلف البنى في المجتمع.

وعالج الفصل نوعية حضور تقانات المعلومات في البلدان العربية، محاولا تقديم التطبيقات الجارية وحدودها، ومستعرضا بعض الأمثلة في مجال التعليم والتجارة والرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية، وموضحا الفجوات القائمة في هذه التطبيقات، ومبرزا المكاسب المحصّلة.

واعتنى الفصل في محور آخر بالتحديات التي تواجه المحتوى الرقمي العربي، متوقفا أمام ضحالة هذا المحتوى مقارنة مع المحتوى الرقمي العالمي. وفي هذا السياق، اهتم الفصل بموضوع تطوير اللغة العربية، من أجل أن تصبح قادرة على إنتاج المعارف الملائمة لمتطلبات الواقع العربي. وفي هذه النقطة بالذات، تمت الإشارة إلى فقر اللغة العربية التقني مقارنة مع اللغات التي تمتلك ناصية المجال التقني المعلوماتي، وتم التنبيه إلى أهمية تطوير

ما تزال نسب الأمية عند الكبار والصغار تحدياً يواجه أنظمة التعليم في كثير من البلدان العربية

اهتم التقرير

بموضوع تطوير

اللغة العربية، من

أجل أن تصبح قادرة

على أن تكون الوعاء

والوسيلة القادرة

على إنتاج المعارف

الملائمة لمتطلبات

الواقع العربي

أدوات هذه اللغة، لتصبح قادرة على تركيب المحتوى الرقمي بما يوسع مكاسب العرب في هذا المجال. وفي نهايته، بلور الفصل بعض المبادرات التي تمكّن من تخطي جانب من العقبات التي تحول دون تعميم الوصول إلى تقانة المعلومات والاتصالات ودون استخدامها وتطويرها في المحيط العربي.

## الأداء العربي في مجال البحث والإبداع (الفصل الخامس)

اتجه التقرير في الفصل الخامس لبحث موضوع الإبداع في المعرفة العربية، منطلقاً من محاولة توسيع مؤشرات الإبداع كما بنتها بعض التقارير الدولية التي كانت، في الأغلب الأعم، ترادف الإبداع بالابتكار العلمي التقني. ويتم قياس درجة الإبداع في تلك التقارير بعدد الكشوف في العلوم التطبيقية والتقانات وفي حصر براءات الاختراع المسجلة، مع تناسي المجالات المعرفية الأخرى، كالعلوم الإنسانية والاجتماعية والإبداع الفني، على الرغم من دورها الهام كفضاء للإبداع والتركيب الخلاق.

حاول هذا الفصل في محوره الأول إبراز سياسات العلوم والتقانة في الوطن العربي من خلال رصده لنشر وإنتاج المعرفة العلمية، ووقوفه على معطيات تتصل بواقع مراكز البحوث العربية، إضافة إلى مسألة تمويل البحث العلمي في الوطن العربي. ثم انتقل المحور الثاني من الفصل إلى السياسات العربية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والإبداع الفني. وفي هذا المحور بالذات، تجاوز الفصل المؤشرات المتداولة، وفتح المجال لإدراج كشوف البحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وكذلك دور الفنون في تركيب الإبداعات الموصولة بالتخييل والوجدان. فقد غدت الفنون التشكيلية والإبداعات الأدبية في الرواية والمسرح والسينما تمتلك بدورها القدرة على إنتاج ما يثري الوجدان ويغضب الذاكرة، مما حوّل مفهوم الإبداع والبحث العلمي من محيط يوصف بالطابع الكمي والرياضي إلى مجالات التخيل والإحساس والقيم، وهي مجالات يصعب قياسها كميًا، كما يصعب نفي حضور الإبداع فيها.

أما المحور الثالث في هذا الفصل، فقد اتجه إلى رصد مظاهر ومؤشرات الفجوة الإبداعية في

الراهن المعرفي العربي. وعالج هذه الفجوة من خلال بحثه في المردود المجتمعي والاقتصادي للإبداع، ثم هجرة الأدمغة العربية، واضعاً اليد على أهمية الهجرة البيئية التي تضيق وتتسع بين الأقطار العربية دون سياسة واضحة وقادرة على تحقيق نوع من التكامل بين الأقطار العربية. وتزداد أهمية التعاون العربي عندما نعرف التنوع والاختلاف الحاصلين في نوعيات الأداء المعرفي بين الأقطار العربية، حيث إن بوسع أي سياسة تعاونية أن تقوم بعمليات توظيف متنوعة وتكاملية، مما سيعزز إمكانية خلق بيئة تمكينية عربية مشتركة. وإن كان هذا الأمر يبدو صعباً اليوم جراء غياب التنسيق والتعاون، فإنه يصبح ممكناً في حال توافر الإرادة السياسية القادرة على تطوير منظور عربي للمعرفة والإبداع.

## رؤية وخطة لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي (الفصل السادس)

اتجهت فصول التقرير السابقة إلى توصيف ورصد ومساءلة حال المعرفة وطبيعة الأداء المعرفي العربي. وقد جرى العمل فيها، مجتمعةً، باعتماد إيقاع مزدوج، يرسم أوله ملامح المعرفة في الراهن العربي، استناداً إلى البيانات المتاحة، مع تسجيل ملاحظة نقدية كبرى تتعلق بغياب مرصد عربي لمتابعة تطور حال المعرفة العربية. أما الإيقاع الثاني فيتجه للتفكير في كيفية تطوير الأداء المعرفي العربي في الموضوعات التي شكلت العناوين الكبرى للفصول.

من هنا، بنى التقرير في نهايته رؤية وخطة للعمل من أجل التصدي للفجوات المعرفية التي كشفت ملامحها فصول التقرير. وتشكل هذه الخطة صيغةً مقترحةً يؤدي، في حال تبنيه أو تبني الروح الموجهة له، إلى ردم جوانب من الفجوة المعرفية، ليتمكن المجتمع العربي من الاستفادة من مكاسب المعرفة الداعمة لمشاريعه في النهوض والتنمية.

لا يدخل هذا الفصل في باب رسم المأمول في الوضع المعرفي العربي بلغة الينبغيات والأحلام التي تضيق بمظاهر التباعد بين مجتمع المعرفة في الدول المتقدمة وهامشية المعرفة في الواقع العربي. إنه يكتفي برسم المعالم الكبرى لتجاوز العقبات وتخطي الانغلاق والفقر المعرفيين، وذلك في صورة اقتراح محدد يعي جيداً

ترادف بعض

التقارير الدولية

الإبداع بالابتكار

العلمي التقني

مع تناسي المجالات

المعرفية الأخرى،

كالعلوم الإنسانية

والاجتماعية

والإبداع الفني،

على الرغم من

دورها الهام كفضاء

للإبداع والتركيب

الخلاق

الفروق والاختلافات القائمة في مجال المعرفة بين البلدان العربية، ويدرك، في الوقت نفسه، ضخامة الفجوات القائمة وصعوبة مواجهتها. ولهذا اعتمدت الخطة مبدأ التدرج طريقاً لسد الفجوات المعرفية، وعملت على ترتيب أولويات في التحرك متدرجة في الزمن (المدى الزمني القريب والمتوسط والبعيد)، ليتمكن العرب من التواصل مع ذواتهم ومع العالم بناءً على مكاسب المعرفة المعاصرة.

إن التواصل مع الذات يعني تشخيص عللها المعرفية بصورة دقيقة وتشخيص أعطابها الموصولة ببيئات المعرفة، ثم التواصل مع العالم بكثير من الشجاعة والطموح، وبكثير من الإيمان الذي يسلم بأن التشارك في إنتاج المعرفة يتطلب الحوار. كما يتطلب بناء التعاقدات العقلانية التي لا تنظر إلى الذات من زاوية سكونية، بل ترى أنها في تطورها تعد محصلة فعل تاريخي مركب، الأمر الذي يتيح للعرب إمكانية إنجاز مشاريعهم في توسيع دوائر المعرفة وتحقيق النهضة المأمولة.

ويرى الفصل الختامي أن الرؤية المقترحة تطابق الطموح والإرادة العربية الساعية لتخطي فجوات المعرفة. وفي هذا الإطار، اهتم الفصل ببناء الخطة المقترحة على ثلاثة أسس؛ أولها يتعلق بالقواعد اللازمة لمجتمع المعرفة، وقد حددها في ثلاث قواعد هي: توسيع مجال الحريات، والتناغم والتجاوب مع حاجات التنمية الإنسانية، والانفتاح والتواصل. وقدم الأساس الثاني محاور الرؤية التي حددها في بناء البيئة التمكينية، ثم توطين المعرفة، ثم توظيفها لخدمة المشروع التنموي والنهضوي في الوطن العربي. ثم رسمت الخطة في أساسها الثالث ما أطلق عليه أولويات التحرك، ورتبت فيها مهام مستعجلة وأخرى أقل استعجالاً، وذلك حسب معطيات الفجوات المعرفية المرسومة في البلدان العربية.

وبين الفصل أن التحرك الهادف إلى ولوج مجتمع المعرفة يبدأ بالعمل في ميدان البيئة التمكينية، لينتقل إلى مجال النقل والتوطين، ثم إلى مستوى التحرك في مجال توظيف المعرفة من أجل الانخراط في إنتاجها وإبداعها. ولم يغفل الفصل الإشارة إلى أن هذه الخطة تترك المجال واسعاً للجمع بين كل ما هو مطلوب، في صيغ من التفاعل والترابط والتدرج، حيث يظل مبدأ التحرك والمواجهة وتويع المداخل من الوسائل المشجعة على اللحاق بمجتمع المعرفة.

كما تضمن هذا الفصل مقترحات تشير إلى بعض المطالب المستعجلة، من قبيل الحاجة إلى مرصد عربي للمعرفة، وهو ما يمكن أن يُدرَج في أكثر من محور من محاور هذه الخطة المقترحة، بهدف تعزيزها وإطلاقها.

يفتح تقرير المعرفة للعام 2009 سلسلة من التقارير التي ستتابع في السنوات القادمة، بهدف بناء سجل من المعطيات والتوصيفات والمقترحات للارتقاء بالأداء المعرفي العربي. ويفترض أن تدعم المعطيات والنتائج التي تضمنها هذا التقرير ما يتيح إمكانية مقارنة زوايا أخرى في موضوعات المعرفة والحرية والتنمية، وهي محاور موصولة بمتطلبات التغيير المعرفي المطلوب في المجتمع، وصولاً إلى فتح الطريق وتوسيعه أمام مشروع النهوض العربي المرتقب.

## الوطن العربي والعالم في العام 2009

نستعرض في القسم الثاني من هذا التقديم جملة من المعطيات لتأطير تقرير المعرفة العربي للعام 2009. ذلك أنه لا يمكن الاقتراب من أحوال المعرفة وتطوراتها دون تأطير عام يتيح إدراك صور التطور التي لحقتها والفجوات التي مازالت قائمة فيها، ودون عناية برصد علاقتها المتشابكة، سواء مع المتغيرات الجارية في العالم، أو مظاهر الصراع القائمة في الداخل، أو التحولات التي عرفتها أحوال التنمية الإنسانية في المنطقة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين. وسنبسط في هذا التقديم الموجز المحاور التالية: حال التنمية الإنسانية في المنطقة العربية في عام 2009؛ والمتغيرات الضاغطة على المشهد المعرفي العربي؛ وأهم التطورات في أحوال المعرفة خلال العقد الأخير. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المستعملة والأحداث المرصودة تتوقف عند نهاية مدة العمل على إعداد التقرير في نهاية آذار/مارس 2009.

## حال التنمية الإنسانية في المنطقة العربية

تعتبر المعرفة محورياً مركزياً في التنمية الإنسانية، وقد تضاعفت أهميتها بفضل العديد من التحولات في المعارف المتعددة، كما

توسيع مجال  
الحريات، والتناغم  
والتجاوب مع  
حاجات التنمية  
الإنسانية،  
والانفتاح  
والتواصل هي  
القواعد اللازمة  
لمجتمع المعرفة

تعتبر المعرفة  
محورياً مركزياً في  
التنمية الإنسانية،  
وقد تضاعفت  
أهميتها بفضل  
العديد من  
التحولات في المعارف  
المتعددة

المعرفة والقراءة والكتابة التي تشكل بدورها إحدى أهم دعائم مجتمع المعرفة.

### أهم التطورات في التنمية الإنسانية العربية

تبين أحدث البيانات والمؤشرات المتاحة عن التنمية الإنسانية أن الدول العربية تقدمت قليلاً منذ بداية العقد الحالي، وأنه، بحلول عام 2006، لم تكن ثمة دولة عربية واحدة في عداد البلدان ذات التنمية الإنسانية المنخفضة (انظر الجدول 1). وكان التطور بسيطاً على الأغلب، ربما باستثناء التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي للفرد العربي، الذي ارتفع من 5038 دولاراً أمريكياً للفرد في 2001 إلى 7760 دولاراً للفرد في 2006، ولأكثر من 8000 دولار في 2008. لكن أهمية هذا التحسن على مستوى المنطقة العربية تقل بسبب التفاوت الكبير بين الدول العربية، وبسبب التركيز الواضح للزيادات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول المصدرة للنفط دون دول المنطقة الأخرى (انظر الجدول 2). ويصدق هذا التفاوت أيضاً على دليل التنمية البشرية العام، الذي يُظهر أن سبع دول عربية فقط (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا) - والتي تشكل 15% من عدد سكان المنطقة العربية - تقع في فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية (دليل التنمية البشرية 0.8 أو أعلى).

وفي حين حققت دول الخليج العربي أعلى النسب في مجال بلوغ الأهداف التنموية للألفية، لا سيما في مجالات الصحة وتعميم التعليم، ما زالت بعض الدول العربية الأخرى عاجزة عن بلوغ تلك الأهداف بحلول عام 2015، وهو العام الذي تم تحديده لبلوغ الأهداف كما نص الإعلان الدولي لها. وتمتد قائمة الدول العربية التي لا يرجح أن تتحقق فيها الأهداف التنموية للألفية لتشمل تلك التي ما زالت تنتمي إلى قائمة الدول الأقل نمواً (جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن)، بالإضافة إلى الدول التي تعاني من الصراع والنزاعات الداخلية والاحتلال كالعراق وفلسطين والصومال.

ومن أهم الظواهر ذات الآثار السلبية التي ميزت الأداء التنموي في العديد من بلدان المنطقة الانخراط غير المدروس في ما سمي ببرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

هو الحال في ثورات التقانة الحاصلة في العقود الأخيرة. كما تشكل المعرفة اليوم، بفضل دورها في العملية التنموية، أداة من أدوات التمكين. من هنا، فإن اهتمامنا بحال التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، من زاوية النظر في علاقتها بالمعرفة، يلقي الضوء على بعض أهم القضايا والمؤشرات التنموية ذات العلاقة الوثيقة بموضوع إقامة مجتمع المعرفة.

### مفاهيم ومؤشرات التنمية الإنسانية العربية<sup>2</sup>

ينظر التقرير إلى التنمية على أنها الطريق لتوسيع خيارات الفرد في اختيار الحياة الكريمة التي يريدها (سن، بالإنجليزية، 1999). فالتنمية تعادل توسيع خيارات وحرية وإمكانيات الأفراد في مجالات الحياة المختلفة. وتتطلب هذه الرؤية من اعتبار أن رضاء الأفراد لا يقاس بالسلع والخدمات التي يحصلون عليها فحسب، بل يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الفرد على اختيار الحياة التي يريدها ويعتز بها. وبذلك تكون "القدرة" هي الحرية التي تمكن من تجاوز وتخطي العديد من العقبات وبلوغ درجات من الرفاه البشري. ونعتمد في هذا التأطير الموجز أشهر المقاييس العالمية وأكثرها علاقة بموضوع المعرفة، المتمثل في دليل التنمية الإنسانية ودليل الفقر البشري اللذين بلورهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس التنمية الإنسانية. وينطوي الدليلان على مؤشرات مثل القدرة على التمتع بحياة صحية ومديدة، والعيش بمستوى اقتصادي مقبول، والقدرة على تملك

في حين حققت دول الخليج العربي أعلى النسب في مجال بلوغ الأهداف التنموية للألفية، لا سيما في مجالات الصحة وتعميم التعليم، ما زالت بعض الدول العربية الأخرى عاجزة عن بلوغ تلك الأهداف بحلول عام 2015

الجدول 1						
مؤشرات التنمية الإنسانية للبلدان العربية (مقارنة بين عام 2001 وعام 2006)						
السنة	الولادة عند (عام)	معدل القوة الشرائية (بالدولار)	العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	حصّة الفرد
						من الناتج المحلي الإجمالي
2001	66.0	5038	0.70	0.63	0.65	0.662
2006	67.8	7760	0.71	0.70	0.73	0.713

المصدر: الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.hdr.undp.org بتاريخ 13 أبريل/نيسان 2009

### عدد السكان وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 2008

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية - بالمليار دولار)		عدد السكان بالمليون	مجموعات الدول
		عدد السكان	نسبة عدد السكان (%)		
27786	45.9	1117	13.2	40.2	المجموعة الأولى: البلدان ذات الاقتصاد النفطي
8313	13.6	332	13.1	39.9	المجموعة الثانية: البلدان ذات الاقتصاد المختلط مع النفط
5328	34.2	833	51.5	156.4	المجموعة الثالثة: البلدان ذات الاقتصاد المتنوع
2277	6.3	153	22.1	67.1	المجموعة الرابعة: البلدان ذات الاقتصاد المعتمد على الصادرات
8020	100	2435	100	303.6	المجموع

المجموعة الأولى: البلدان ذات الاقتصاد النفطي. وهي دول مجلس التعاون الخليجي (Oil Economies) - البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

المجموعة الثانية: البلدان ذات الاقتصاد المختلط مع النفط (Mixed Oil Economies) - الجزائر وليبيا.

المجموعة الثالثة: البلدان ذات الاقتصاد المتنوع (Diversified Economies) - مصر والأردن ولبنان والمغرب وسورية وتونس.

المجموعة الرابعة: البلدان ذات الاقتصاد المعتمد على الصادرات (Primary Export Economies) - جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن.

المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بالإنجليزية، 2008، اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي ومدونة الحقائق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

الآتية في معظمها من الخارج. فالمتتبع لمسيرة المجتمعات العربية يتبين أن أغلبها اعتمد في بنائه للسلطة والدولة على مفهوم التعاقد الأبوي، الذي يحمل الدولة مسؤولية الرفاه الاجتماعي وتقديم الخدمات، مقابل الولاء السياسي الذي يُسبغ عليها الشرعية. إلا أن التغيرات الحاصلة في المشهد الاقتصادي والاجتماعي العربي، بل الديمغرافي أيضاً، وضعت مثل هذه النظم والتعاقدات تحت ضغوط ملحّة أصبحت تحول دون المقدرة على استمرارها. ولعل من أهم المتغيرات تلك المتعلقة بالتزايد السكاني وتغير أنماط المعيشة داخل المجتمع، إضافة إلى عجز وتراجع المداخيل، علاوة على تنامي الوعي بين المواطنين. وللتعامل مع هذه الضغوط، من الناحية الاقتصادية على الأقل، انخرط العديد من الدول العربية في برامج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الهيكلية بتشجيع واضح من المؤسسات الدولية والعالم الغربي. إلا أن ثمة ما يشبه الإجماع على أن معظم هذه البرامج التصحيحية، التي انطلق جُلّها في ثمانينات القرن الماضي، لم تبلغ النتائج المطلوبة، مما فاقم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ويتزايد الفقر في المنطقة العربية، على الرغم من كل الجهود الرامية إلى تقليصه. ففي عام 2005، كانت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني الأدنى في المنطقة العربية قد بلغت نحو 18.4% من مجموع السكان. كما نجد بعض المؤشرات على سوء التوزيع. فالمناطق الريفية تعاني من الفقر أكثر بكثير من الحضرية؛ فهناك فقيرٌ واحدٌ بين كل 4 من سكان الريف في مصر والمغرب، مقابل فقير واحد لكل 10 من سكان الحضر. كما أن الأسر التي تعولها نساء هي أكثر تأثراً بالفقر من الأسر التي يعولها رجال. ويشير الجدول (3)، المبني على نتائج بحث ميداني في تسع دول عربية، إلى أنه كانت هناك زيادة طفيفة في نسبة عدد السكان الفقراء في العقد الأول من الألفية مقارنة بالتسعينات من القرن الماضي (18.4% و17.9% على التوالي).

وبالنظر إلى دليل الفقر البشري، نجد هناك تحسناً في الدول العربية منذ أواخر تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2007. فقد حققت مصر وسورية وتونس والأردن وعمان وجيبوتي وقطر والإمارات العربية المتحدة انخفاضاً ملحوظاً. بنسبة فاقت 25% على الأقل، في معدلات دليل الفقر البشري خلال العقد الأول

من الألفية (الشكل 1). ولكن عند مقارنة هذه الدول مع بلدان أخرى من العالم لها الترتيب نفسه تقريباً في دليل التنمية البشرية، نجد أن أداء الدول العربية كان من الممكن أن يكون أفضل من ذلك.

كما أن البلدان العربية من أكثر مناطق العالم اعتماداً على الخارج في تأمين الغذاء لسكانها. وتظهر التقارير الدولية أن معظم الدول العربية تقع في فئة الدول ذات السيادة المنخفضة جداً في الحصول على الغذاء، حيث نجد أن متوسط مقياس الاستقلالية في الغذاء العربي حوالي 1.6<sup>3</sup>. وقد يرى البعض أن للبيئة الكلمة الفصل في هذا المجال بحكم جفاف مساحات كبيرة من الأراضي العربية، إلا أن العديد من الشواهد يشير إلى سوء إدارة الموارد المتاحة، بما فيها الموارد البيئية. وتشير البيانات إلى حقائق دالة، لعل أهمها أن نسبة

## إن البلدان العربية

### من أكثر مناطق

### العالم اعتماداً على

### الخارج في تأمين

### الغذاء لسكانها

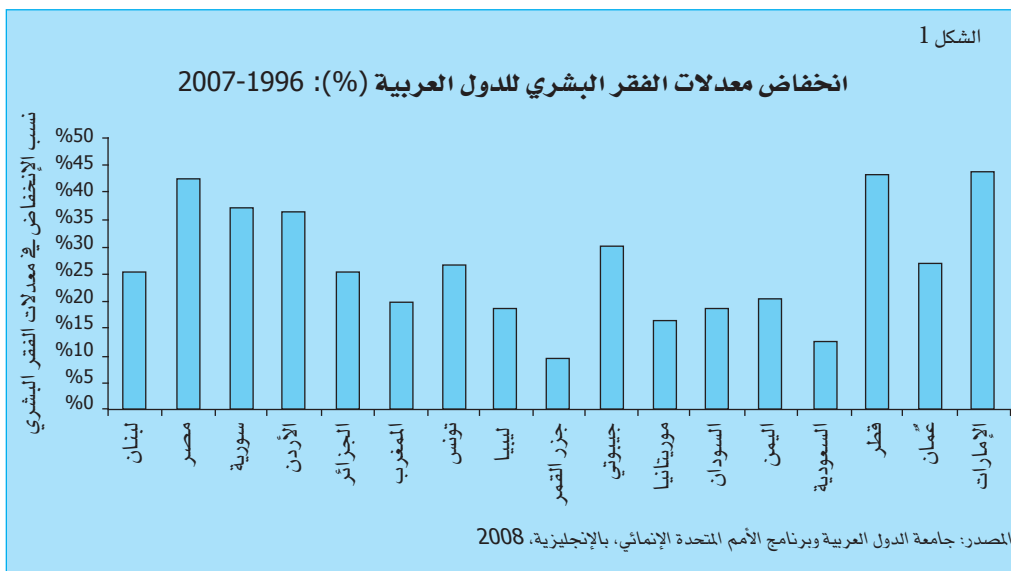
الجدول 3

نسبة السكان الفقراء في عينة من الدول العربية<sup>4</sup>

عدد الفقراء بالملليون	نسبة الفقر (%)	عام الاستبيان	عدد الفقراء بالملليون	نسبة الفقر (%)	عام الاستبيان	مجموعة الدول
22.8	16.8	2005-2000	18.4	14.7	1999-1991	دول ذات اقتصاد متنوع (6 دول)
3.8	12.1	2000	4.1	14.1	1995	دول ذات اقتصاد مختلط مع النفط (دولة واحدة)
8.1	36.2	2006-2000	8.0	41.3	1998-1996	دول ذات اقتصاد يعتمد على الصادرات (دولتان)
34.7	18.4		30.5	17.9		المتوسط العام

المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2008.

يتأثر الفقراء العرب أكثر من غيرهم بأي تغيرات في الأسعار العالمية للطعام



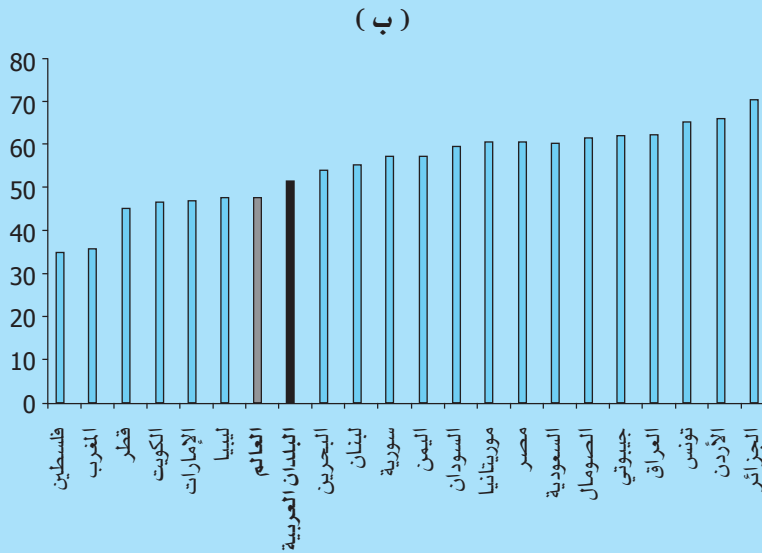
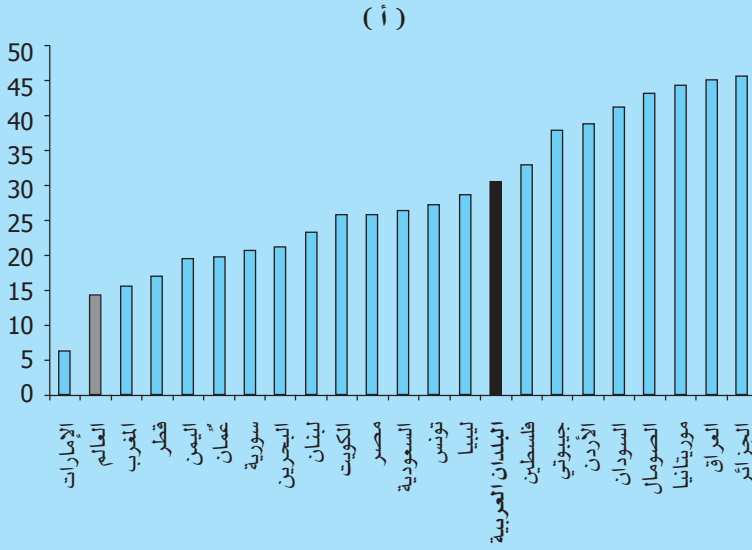
منذ عقد الثمانينات حتى الآن، راوحت نسب البطالة في مستوياتها العالية، لا بل تصاعدت في العديد من الدول العربية

كان متوسط نسبة البطالة في الثمانينات لبلدان مثل الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس وسورية (التي تشكل حوالي 57% من القوى العاملة العربية) 10.6%. ورُصدت أعلى نسبة بطالة في ذلك الوقت في الجزائر (16.5%)، وأدناها في سورية (4.8%)، بينما كان متوسط نسبة البطالة في التسعينات 14.5%، بأعلى نسبة في الجزائر أيضاً (25.3%)، وأدنى نسبة بطالة في سورية (8.1%). وتشير الشواهد المبدئية للعقد الأول من الألفية أن متوسط نسبة البطالة في تلك الدول ارتفع إلى 15.5% (جامعة الدول

واردات الطعام شكلت 15% من جملة الواردات للمنطقة في عام 2006. ومما يزيد الأمر سوءاً، أن الدول العربية أكثر استقلالية في إنتاج الأطعمة الخاصة بالأغنياء، كاللحوم والأسماك والخضار، بالمقارنة مع أطعمة الطبقات الفقيرة، كالحبوب والدهون والسكر، التي يتم استيراد معظمها، وبذلك يتأثر الفقراء العرب أكثر من غيرهم بأي تغيرات في الأسعار العالمية للطعام.

ومنذ عقد الثمانينات حتى الآن، راوحت نسب البطالة في مستوياتها العالية، لا بل تصاعدت في العديد من الدول العربية. فقد

(أ) معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية %  
(ب) ونسبة الشباب من مجموع عاطلين عن العمل % للعام 2006/2005



المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2008.

### المتغيرات الضاغطة على المشهد المعريف العربي

#### الحرب والاحتلال والنزاعات الداخلية وإعاقة المعرفة

مما لا شك فيه أن للاحتلال والحروب والنزاعات الداخلية بالغ الأثر في إعاقة مجتمع المعرفة. ولا تؤثر هذه العوامل على جميع الدعائم من تعليم وتقنيات وإبداع فحسب، بل

العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2008).

وتشير الدراسات إلى أن النساء العربيات أكثر معاناة من الرجال في ما يتعلق بالبطالة (منظمة العمل الدولية، بالإنجليزية، 2009). كما أن نسب البطالة بين الشباب تظل مرتفعة جدا، حيث تراوحت في عام 2005 بين 46% في الجزائر و 6.3% في الإمارات العربية المتحدة. (انظر الشكل 2). وما زال التحدي كبيرا أمام الدول العربية لخلق فرص عمل للشباب. ويشير الجدول (4) إلى بعض التوقعات التي أجرتها دراسة حديثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة الدول العربية في عام 2008، والتي تبين بوضوح الحاجة الماسة إلى إيجاد فرص العمل للملايين من الشباب العرب الذين تتزايد أعداد المتخرجين منهم بصفوف العاطلين عن العمل يوماً بعد يوم. ومن البديهي أن هذه الصورة قد ازدادت قتامة في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها على المنطقة.

#### إدارة الحكم وضعف الأداء المؤسسي<sup>5</sup>

ظلت الدول العربية خلال العقد الأخيرين ضعيفة وجامدة دون أي تغيير يُذكر من حيث كفاءة الأداء المؤسسي. وتبين المؤشرات المتاحة أن الأداء الضعيف للدول العربية في عام 1996 في ما يتعلق بمؤشرات "إدارة الحكم"<sup>6</sup> لم يتغير كثيرا في السنوات العشر اللاحقة وحتى عام 2006 (جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2008). ولا يخفى أثر هذا الأداء الضعيف على الكثير من جوانب التنمية ومقومات مجتمع المعرفة، وبخاصة على الحريات.

وقد خلصت إحدى أحدث الدراسات إلى أن أهم التحديات التي تواجه المنطقة تتلخص في الإصلاح المؤسسي والحكم الرشيد وتوفير فرص العمل، وخصوصا للشباب، والمحافظة على تمويل نمو يخدم الفقراء، وإصلاح نظم التعليم، والتنوع في نظم الاقتصاد حتى لا يظل معتمدا على سلعة واحدة، ولا سيما في الدول المعتمدة على النفط، إضافة إلى مسألة توفير الأمن الغذائي (جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2008).

### للاحتلال والحروب

### والنزاعات الداخلية

### بالغ الأثر في إعاقة

### مجتمع المعرفة

## تحدي إيجاد فرص العمل: توقعات عدد الوظائف المطلوبة

مجموعة الدول	القوى العاملة في 2005 بالمليون	نسبة البطالة في 2005 %	عدد الوظائف في 2005 بالمليون	عدد الوظائف الجديدة في 2010 بالمليون	عدد الوظائف الجديدة في 2015 بالمليون	عدد الوظائف الجديدة في 2020 بالمليون
دول ذات اقتصاد متنوع (6 دول)	48.3	11.82	42.59	6.55	14.16	21.78
دول ذات اقتصاد مختلط مع النفط (دولتان)	15.5	15.61	13.08	2.26	4.92	7.56
دول النفط (6 دول)	13.7	4.53	13.08	3.37	7.73	12.08
دول ذات اقتصاد يعتمد على الصادرات (4 دول)	22.8	18.68	18.54	2.85	6.17	9.49
المجموع (18 دولة عربية فقط)	100.3	12.97	87.29	15.03	32.98	50.91

المصدر: جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2008.

لم ينجح منهم سوى 40% (الأمم المتحدة/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/OCHA، بالإنجليزية، 2008). وكشف تقرير صادر عن منظمة اليونسكو في أبريل/نيسان 2007 تحت عنوان (التعليم عرضة للاعتداء)، أن العنف السياسي والعسكري، الذي يستهدف النظم التعليمية، يتسبب في حرمان عدد متزايد من الأطفال من الحق في التعليم. وأظهر التقرير أن النظام التعليمي في العراق هو "أكثر الأنظمة التربوية تأثراً بحدة الاعتداءات، حيث بلغ نطاق الاعتداءات، وعدد الوفيات حداً أقصى يهدد بانهيار النظامين المدرسي والجامعي" (اليونسكو، 2007 ب). وبين التقرير أنه وفي فترة لا تتجاوز عشرة أشهر (بين شباط/ فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر 2006 فقط)، قتل 280 معلماً عراقياً. ولم يتابع التعليم سوى 30% من أصل 3 ملايين ونصف مليون تلميذ عراقي في عام 2007، مقابل 75% خلال العام الدراسي السابق. وأشارت اليونسكو في تقريرها إلى تراجع حضور الطلاب في جامعات بغداد، بنسبة 40%، في حين فرّ أكثر من 3000 أكاديمي من البلاد. وذكر تقرير مقدم في يونيو/حزيران 2007 للجنة البريطانية حول العراق ( Cross-Party Commission on Iraq<sup>7</sup>) أنه في الفترة من 2003-2007 تم اغتيال أكثر من 830 من الكوادر العلمية العراقية، معظمهم من تخصصات الطب والهندسة والفيزياء. وكان أكثر من 70% من الضحايا من أساتذة الجامعات وحملة رسالة الدكتوراه أو ما يعادلها.

وتشير العديد من المصادر والشواهد إلى تحسن في أوضاع التعليم والمعرفة في الآونة الأخيرة تبعاً للتحسن في الأوضاع السياسية والأمنية. ويبشر ذلك بإمكانيات أكبر للتعامل الأفضل مع التحديات المعرفية القائمة والمتراكمة، ليتجدد العمل نحو إقامة مجتمع المعرفة في العراق، ولتنطلق الطاقات العراقية في دعم المسيرة التنموية وقيادتها نحو مستقبل أفضل.

وما زال الفلسطينيون يعانون من الآثار السلبية للاحتلال على جميع المحاور الفاعلة في مجتمع المعرفة. فلقد كان للاحتلال الإسرائيلي وللإجتياحات المتكررة للأراضي الفلسطينية أعظم الأثر على العملية التعليمية التي تعد حجر الزاوية في أي مجتمع للمعرفة. فقد قتل وجرح العديد من التلاميذ والمدرسين

إنها تضرب البيئات التمكينية لإقامة مجتمع المعرفة في الصميم، بسبب ما تؤدي إليه من خراب اقتصادي وإعاقة للتنمية وكبت للحريات وإعاقة للحركة، علاوة على انعدام الأمن حيث لا يأمن أفراد المجتمع على حصولهم على أدنى المتطلبات، ناهيك عن انتفاء فرصهم في إقامة دعائم المجتمع الذي يرغبون فيه.

ففي العراق، وإن كانت أوضاع التعليم قبل التدخل الأمريكي في عام 2003 لم تكن تخلو من المشاكل المعروفة في البلدان العربية عموماً، إلا أن العديد من الدراسات والمؤشرات تؤكد أن مستوى التعليم قد ازداد سوءاً بعد عام 2003؛ حيث تفاقمت مشاكل التعليم وتراكمت في ضوء ما تفجّر من صراع. وعلى سبيل المثال، ذكر تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن نسبة الالتحاق بالصافي بالتعليم الأساسي بلغت 46% في العام الدراسي 2007/2006 مقارنة بنسبة 86% في العام الذي سبق، وأن 28% فقط من التلاميذ في سن التخرج تمكنوا من حضور اختبار نهاية العام،

## تؤكد العديد من

## الدراسات والمؤشرات

## أن مستوى التعليم

## في العراق قد ازداد

## سوءاً بعد عام 2003

والموظفين، علاوة على التعرض المستمر للاعتقال وللإهانة على حواجز الاحتلال ونقاط التفتيش. وعلى سبيل المثال، ودون احتساب الخسائر الحاصلة خلال العدوان الذي بدأ مع نهاية العام 2008 على غزة، تبين إحصاءات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن 40 طالبة وطالبا فلسطينياً قد قتلوا خلال عام 2008 وأصيب 80 آخرون بجروح مختلفة، كما اعتقل 260 طالباً ومعلمًا وموظفًا. وأدت الاجتياحات الإسرائيلية إلى تعطيل الدوام في 100 مدرسة، وضياع 150 يوماً دراسياً (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2009 أ). وذكرت منظمة اليونيسيف في وصف لمعاناة الأطفال الفلسطينيين أن نحو نصف الطلبة الفلسطينيين تعرضوا لرؤية مدارسهم محاصرة من جانب القوات الإسرائيلية، وأكثر من 10% منهم شاهدوا مقتل أحد المعلمين في المدرسة. (اليونيسيف، بالإنجليزية، 2009).

ولم تأمن الجامعات من الاعتداء، وتعرضت لأشكال مختلفة من الضرر. فقد قامت القوات الإسرائيلية باقتحام حرم جامعة بيت لحم وجامعة النجاح في نابلس في عام 2002، والخليل في 2003، ومحاصرتها وتعطيل الدراسة فيها. كما اقتحمت جامعة القدس المفتوحة في رام الله، وكلية فلسطين التقنية في طولكرم، وحرم جامعة بيرزيت. وبلغ العدوان على الجامعات حدوده القصوى حين دُمرت كلية التربية التابعة لجامعة الأقصى في 2004، ومباني الجامعة الإسلامية في غزة في يناير/كانون الثاني 2009 إبان الاجتياح الأخير للقطاع (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2009 ب). وأدت كل هذه الممارسات، علاوة على القيود الأخرى كجدار الفصل العنصري، إلى إصابة الفلسطينيين في جميع دعائم المعرفة: من تعليم واستيراد للتقانات وفي التواصل مع الداخل والخارج، ناهيك عن حرمانهم من البيئات التمكينية لإقامة مجتمع المعرفة من حريات وحرية تنقل وأمان.

ومع اقترابنا من نهاية العمل في هذا التقرير (نهاية عام 2008 وبداية عام 2009)، قامت إسرائيل، بعدوان واسع على غزة قصفت فيه المناطق المأهولة بالسكان والمدارس ومبان تابعة للأمم المتحدة. ودمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية البنية التحتية لغزة، بما فيها البنية التحتية للتعليم والمعرفة، مخلفة "كارثة إنسانية" حسب تعبير منظمة العفو الدولية

(منظمة العفو الدولية، 2009)، ناهيك عن الخسائر البشرية الفادحة، حيث قتل خلال تلك الفترة 1326 فلسطينياً، معظمهم من المدنيين، وكان أكثر من 41% منهم من الأطفال والنساء (430 طفلاً و 110 امرأة) علاوة على إصابة 5450 فلسطينياً آخر بجروح. كما قتل جراء العمليات العسكرية في نفس الفترة 14 إسرائيلياً وجرح 182 آخرون كان المدنيون منهم ثلاثة قتلى و 18 جريحاً (الأمم المتحدة/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/OCHA، بالإنجليزية، 2009 أ، 2009 ب).

وعلى الرغم من كل ذلك، تتبوأ الأراضي الفلسطينية المحتلة مكانة متقدمة بين الدول العربية في العديد من المؤشرات المتعلقة بالمعرفة عامة وبالتعليم بشكل خاص. وإلى حدود عام 2006، بلغ مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين 92.4% وبلغ مؤشر الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي 82.4% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007 ج). وتنتشر الكوادر الفلسطينية ذات الكفاءة المشهودة، كالمعلمين والمهندسين والفنانين، في العديد من الدول العربية والأجنبية.

لا تقتصر آثار الحرب على العراق أو الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط، بل إن السودان يعاني في دارفور من ويلات الحرب الأهلية. فمع نهاية عام 2006، بلغ عدد المتضررين من النزاع الدائر أربعة ملايين منهم مليوناً مهجراً داخلياً مما زعزع الاستقرار في السودان وفجر أزمة إنسانية ما زالت تداعياتها جارية حتى الآن (الأمم المتحدة/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/OCHA، بالإنجليزية، 2006). ومن بين الذين تضرروا من النزاع الدائر في دارفور، هناك 1.8 مليون طفل تقل أعمارهم عن 18 عاماً. وكان أثر كل ذلك بالغ السوء على وضع التعليم في المدارس. فقد أحرقت العديد من المدارس وسُويت بالأرض (منظمة العفو الدولية-المغرب، 2006). وألحقت الحرب أضراراً بجميع أشكال الحياة في دارفور، وكان من نتائج ذلك، نشوء مجتمع من اللاجئين والمهجرين. فانتقل الناس إلى أماكن نائية بسبب تصاعد حدة القتال في أرجاء عديدة من دارفور، حتى وصل عدد المهجرين إلى نحو 120 ألف نازح<sup>8</sup>. وعلى الرغم من قلة البيانات، إلا أن الشواهد تؤكد أن غرق السودان في الصراعات الداخلية سيؤدي لا محالة إلى تعطيل بناء مجتمع المعرفة

كان للاحتلال

الإسرائيلي

وللاجتياحات

المتكررة للأراضي

الفلسطينية أعظم

الأثر على العملية

التعليمية التي تعد

حجر الزاوية في أي

مجتمع للمعرفة

تؤكد الشواهد أن

غرق السودان في

الصراعات الداخلية

سيؤدي لا محالة

إلى تعطيل بناء

مجتمع المعرفة

نلمسه في عالمنا المعاصر، الذي تعج أديباته بالتقارير التي تحدثت عن التطرف بين المسلمين وبين المسيحيين وبين اليهود، بل هناك تقارير تحدثت أيضاً عن تطرف بين السيخ في الهند وبين البوذيين في ميانمار. وإلى جانب التطرف الديني، هناك أيضاً تطرف سياسي يتمثل في النزعات المتشددة في التيارات السياسية.

وينبغي أن نفرق بين التعصب والتطرف. فالتعصب قد يظل مجرد تحمس زائد لفكرة أو لانتفاء معين. أما المغالاة فتسقط في حبال التطرف الذي يؤدي بدوره إلى مواقف مغلقة دون قدرة على التمييز، فتصبح أمام التطرف في صورة المولدة لما يماثله من تطرف مضاد، الأمر الذي يحول دون الحوار والتواصل، وهما أساس التعارف والتفاهم ثم التعاون والتشارك.

إن ما يهمنا في هذا السياق هو التطرف الذي يلغي الآخر ويوقف مسلسل الحوار وإمكانية التفاهم. وإذا أردنا أن نبتين تأثيره على المعرفة في البلدان العربية، فقد يفيدنا أن نتعرف على بعض مواصفات التطرف ومظاهره.

إن المعرفة لا تزدهر إلا في ظل الحرية. ومجتمع المعرفة لا تقوم له قائمة ما لم يعمل على تجنب التطرف الذي يهدد الحرية أو يصادرها، سواءً تمثل ذلك في سلوك جماعات أو استبداد أنظمة قد تمارس التطرف عن طريق كبت الحريات، مما يؤثر سلباً على إيجاد البيئات التمكينية لإقامة مجتمع المعرفة. وذلك ما سيتم تفصيله في الفصل الثاني من التقرير.

تخاصم النزعات المتطرفة الاعتراف بالآخر كما تخاصم الحوار والتواصل، وتستند في الغالب إلى دعاوى وتصورات تبنيها بمنطق خاص لا يقبل الجدل. كما ترتبط بعض حركات التطرف بنوع من العودة إلى استخدام التراث في معارك الراهن السياسية والمعرفية. ويعني ذلك أننا لم نتخلص بعد من النظرة الجامدة إلى التراث، ولم ننجز عملية التصالح الإيجابي مع ماضيها بكل مكوناته. ويستدعي الحديث عن علاقة التراث والمعرفة في الفكر العربي المعاصر أن نشير إلى الحضور الواسع الذي أعاد لغات ورموزاً تراثية معينة إلى المعرفة والمجتمع العربيين. وإن كان استحضار بعض الرموز التراثية إيجابياً لتحفيز التعامل مع الواقع والتقدم، إلا أن هذه العودة لم تكن

المتعثر (يصنف البنك الدولي السودان في مرتبة متدنية في تقييم أوضاع المعرفة، حيث سجل 1.68 في دليل المعرفة في عام 2005، مقارنة بـ 6.79 للعالم و 3.3 لأفريقيا)<sup>9</sup>.

أما في الصومال، الذي يعاني من الصراعات الداخلية والحروب منذ أمد طويل، فإن جميع المؤشرات تؤكد ضرورة بذل الكثير من الجهد حتى تصل البلاد إلى حال يمكن معه حتى فتح النقاش حول إقامة مجتمع المعرفة. فمع بداية الألفية الحالية، بلغت نسبة الأمية في الصومال 62.2% (2001)، ونسبة عالية بين الإناث (74.2%)<sup>10</sup>. ووفقاً لإحصائيات 2007، فإن عدد مستخدمي الإنترنت وصل إلى 98000 من تعداد سكاني يقدر بنحو 9 ملايين نسمة، وذلك يضع الصومال في المرتبة 127 من أصل 155 دولة<sup>11</sup>.

وحيث إن الصومال يعاني منذ مدة طويلة من غياب حكومة أو جهة واحدة لإدارته، وبسبب تركيبته الخاصة وبسبب النزاعات المستمرة، فقد تصاعدت الأدوار لأطراف أخرى من المجتمع المدني في محاولة لإيجاد دعائم يقوم عليها مجتمع المعرفة. وعلى سبيل المثال، هناك شبكات تعليم مثل شبكة التعليم الخاص النظامية (Formal Private Education Network FPENS) وهي من أكبر الشبكات التعليمية الفاعلة، ولديها عدة مدارس ابتدائية وثانوية في أكثر من نصف مناطق الصومال (عبد الله، بالإنجليزية، 2008). لكن شرائح واسعة من الفئات الفقيرة والمهمشة لا تستطيع الانتفاع بالخدمات الصحية والتعليمية المتوافرة من قبل هذه المنظمات غير الحكومية، لأن هذه الخدمات غالباً ما تكون بمقابل مادي. وقد تساهم كل هذه الجهود بصورة أو أخرى في التنمية؛ لكن هل هي كافية لإقامة مجتمع المعرفة، وبخاصة في ظل غياب دور الدولة الذي استمر نحو عقدين؟

#### التطرف وأثره على مجتمع المعرفة<sup>12</sup>

أصبح "التطرف" أحد العناوين الكبيرة التي التصقت بالواقع العربي الراهن. وتم تداول المصطلح على مختلف الألسنة دون الاتفاق على مضمونه.

فإذا كان هناك تطرف في الدين، فإنه، منطقياً، ينسحب على كل الأديان، وهو ما

تؤكد جميع

المؤشرات ضرورة

بذل الكثير من

الجهد في الصومال

حتى تصل البلاد

إلى حال يمكن معه

حتى فتح النقاش

حول إقامة مجتمع

المعرفة

إن المعرفة لا تزدهر

إلا في ظل الحرية.

ومجتمع المعرفة لا

تقوم له قائمة ما

لم يعمل على تجنب

التطرف الذي يهدد

الحرية أو يصادرها

مقرونة في العديد من الحالات بقراءة ترسم للتراث حدوده وأفاقه في علاقته بالتاريخ. وأصبح المخزون التراثي الرمزي يوظف بشكل واسع في معارك حاضرتنا داخل مجتمعاتنا وخارجها وأثناء مواجهتنا للآخرين، حيث انتعشت في السنوات الأخيرة محاولات استخدامه في المعارك السياسية، وداخل العديد من الساحات العربية. وعلى الرغم من مظاهر الهدنة الحاصلة هنا وهناك، فإن العمل في هذه الجبهة بالذات يتطلب إنجاز قراءات عصرية جديدة لتراثنا ولذاتنا التاريخية المتحولة بفعل متغيرات الزمان.

لا ينبغي أن يُترك المكوّن التراثي حكرًا لقراءات غير مجتهدة، بل ينبغي إطلاق مشاريع في البحث، قادرة على إنجاز فهم يستجيب لأسئلة عصرنا ومقتضيات تجاوبنا الإيجابي مع ما يجري في العالم. فالتراث الإسلامي، مثله في ذلك مثل مختلف منتجات البشر في التاريخ، حَمَلٌ أوجه لا حصر لها. وهو خزان قابل لأكثر من صيغة من صيغ الاستثمار الخلاق والمبدع. أما أن يواصل فهم نصي مغلق للظواهر التراثية حضوره وهيمته على العقول والضمائر في مجتمعنا، فإن في ذلك ما يبرز جوانب من الصور التي نصنعها لأنفسنا بأنفسنا، ويرسمها الآخرون لنا في زمن لاحق استناداً إلى طبيعة المعرفة السائدة بيننا.

ويمكن القول إن منطلق تحركنا ينبغي أن يكون هو الذات؛ أي إصلاح ذواتنا التاريخية، وتصحيح صورة الذات عن ذاتها، بالعمل من أجل مزيد من التصالح مع قيم العالم الذي ننتمي إليه، لنتمكن من المشاركة في إبداع التاريخ المعاصر، بالاشتراك مع كل من تعنيهم صناعة هذا التاريخ. ولا يعني ذلك أن الآخر بريء مما نحن فيه وعليه؛ فمن المعلوم أن تاريخنا المعاصر، وحاضرنا ومستقبلنا، لا يمكن أن يفهم بصورة تاريخية دون أخذ العوامل الخارجية بعين الاعتبار. لكننا نعتقد أنه بعد معارك الاستقلال عن الآخرين الذين استعمرنا، فإن معارك نهوضنا واستكمالنا لعمليات التحرير ترتبط أشد الارتباط بذاتنا، وذلك بالعمل على حل الإشكالات العديدة الناشئة في محيطنا التاريخي؛ ونقصد بذلك إشكالات الاجتهاد والإبداع وبناء التوافقات السياسية الإرادية التي نفترض أنها تسهل عمليات إصلاح وتطوير مجتمعاتنا في اتجاه

إعادة بناء المستقبل العربي المنشود.

جمود الإصلاح السياسي وتأثيره على البيئة التمكينية للمعرفة

انتعشت في بداية الألفية الثالثة لغة الإصلاح مجدداً في الثقافة السياسية العربية المعاصرة، وحصل إجماع حول ضرورة الإصلاح السياسي. وقد ساهم في هذا الانتعاش فشل أغلب الدول العربية في إيجاد مخارج مناسبة لتخطي مظاهر التخلف السائدة في الواقع العربي، كما ساهمت عوامل خارجية متعددة في تعزيز دعاوى الإصلاح بهدف تطوير المجتمعات العربية وتجاوز أزماتها المتفاقمة. وإذا كان من المؤكد أن الحديث عن الإصلاح لا يُعتبر أمراً مستجداً، فإن ما تميزت به دعاوى الإصلاح الجديدة هو انخراط الجميع في تبنيتها في أغلب الدول العربية، سواء الأنظمة القائمة أو تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب ومؤسسات مدنية فاعلة في المشهد السياسي والاجتماعي.

يندرج هذا التوجه الإصلاحي في سياق تاريخي يتجاوز الظرفية العربية الراهنة وما يواكبها من تفاعلات وأحداث على المستوى الدولي، نخص بالذكر منها واقعة 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي كشفت وجود قوى ضاغطة تستعمل أساليب جديدة في العمل السياسي، بهدف تأجيج الصراع، سواء داخل البلدان العربية أو على المستوى العالمي، وخاصة في البؤر التي تعاني من الاحتلال والتشدد والتطرف والتهميش في مواجهة تحديات ومعضلات الواقع.

لقد تميز المنزع الإصلاحي في صورته الجديدة باعتماده لغة تدعو إلى نوع من الانتقال السلمي والمتدرج نحو الإصلاح السياسي، الذي يقبل الديمقراطية كخيار أمثل لبناء التوافقات الجديدة الرامية إلى تعميم لغة ومنطق الإصلاح الهادئ. إلا أن هذه الدعوة التي بلورت جيلاً ثالثاً من المفاهيم السياسية الإصلاحية لم تتمكن من مواصلة حماسها للإصلاح، على الرغم مما أنتجته من آثار إيجابية في عدد من الدول العربية مثل المغرب ولبنان وسورية، وكذلك في الأردن وفي بعض دول الخليج.

أشرنا إلى الجيل الثالث من المفاهيم الإصلاحية، ونتوخى من وراء ذلك التأكيد

انتعشت في بداية  
الألفية الثالثة لغة  
الإصلاح مجدداً في  
الثقافة السياسية  
العربية المعاصرة،  
وحصل إجماع حول  
ضرورة الإصلاح  
السياسي

تميزت دعاوى  
الإصلاح الجديدة  
بانخراط الجميع  
في تبنيتها في أغلب  
الدول العربية،  
سواء الأنظمة  
القائمة أو تنظيمات  
المجتمع المدني من  
أحزاب ومؤسسات  
مدنية فاعلة

## يغيب المحور المعرفي في برامج أكثر الدول أو التنظيمات توجهاً نحو الإصلاح

## تأثرت دول المنطقة العربية بالأزمة المالية العالمية تبعاً لدرجة انخراطها في تيارات العولمة المالية

درجة المخاطرة في أسواق المال العالمية، وإلى الفشل المتزايد في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على الصعيد العالمي. وأدى ذلك إلى حدوث الأزمة المالية الكبرى التي تفاقمت في أواخر 2008 في معقل النظام المالي العالمي في "وول ستريت"، وأسفرت عن إفلاس وسقوط مؤسسات مالية كبرى. وفي موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم مع نهايات عام 2008، يهمننا أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التنمية المعرفية. ونتصور أنه ستكون لهذه الأزمة مضاعفات على عوالم الإنتاج وعلى برامج المعرفة المختلفة، كما نفترض حصول انعكاسات تزيد من تعطيل مشروع توطین المعرفة في المحيط العربي.

لقد تأثرت دول المنطقة العربية بالأزمة المالية العالمية تبعاً لدرجة انخراطها في تيارات العولمة المالية. كذلك تأثرت المنطقة العربية عموماً، وبلدان الخليج النفطية بصورة خاصة، بانخفاض أسعار النفط الخام ووصولها إلى مستويات أدنى مما كان سائداً لفترة طويلة.

ويمكن إيجاز أهم التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على اقتصادات ومجتمعات المنطقة العربية على النحو التالي:

- الانخفاض الحاد في بورصات وأسواق مال المنطقة العربية، حيث أشارت بعض التقديرات (بيت الاستثمار العالمي "غلوبال") إلى أن بورصات المنطقة العربية قد خسرت نحو 47% من قيمتها السوقية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2008.
- تراجع أسعار النفط الخام بشكل درامي، إذ تقهقرت الأسعار عن السعر القياسي المرتفع قبل الأزمة (147 دولاراً للبرميل) نتيجة لانخفاض الطلب - ومعظمه في الولايات المتحدة الأمريكية- بنحو ثلاثة ملايين برميل يومياً.

- يرى أحمد جويلى (الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية) أن مجمل خسائر الأفراد والمؤسسات والحكومات، بما فيها الصناديق السيادية، في المنطقة العربية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، تقدّر بنحو 2500 مليار دولار. وهذا الأثر السلبي للخسائر يؤثر بدوره على موازنات الاستهلاك للأفراد والبرامج الاستثمارية لقطاع الأعمال الخاص والعام، ويؤدي بالتالي إلى مزيد من الانكماش

على رسوخ واستمرار الطموح الإصلاحي في المجال السياسي العربي. فتاريخ الإصلاح في المنطقة العربية يقترن بمفاهيم النهضة والفكر النهضوي، وهو المجال الذي تبلور فيه الجيل الأول من مفاهيم الإصلاح. كما تقترن شبكات المفاهيم الثانية للإصلاح بتيارات التحرر من الاستعمار. ومعنى هذا أن للإصلاح في الوطن العربي تاريخاً طويلاً، وأن ما تبلور من مفاهيم في بداية هذا القرن يكمل ويتمم خطوات سابقة في تطور التوجه الإصلاحي في الفكر العربي. إلا أننا نسجل توقف الانتعاش الذي حصل مؤخراً؛ ذلك أننا أصبحنا نواجه حالة جمود تنبئ بصور من العودة إلى أنماط الحكم القديمة في تعاملها مع الظواهر داخل المجتمعات العربية. إن حالة الجمود التي عرفتها موجات الإصلاح في مختلف البلدان العربية في السنوات الأخيرة تشكل نوعاً من التراجع الذي يفقر الحياة السياسية، ويفقر كل المجالات التي لها علاقة بالخيارات الرامية إلى تحقيق مطلب التنمية الإنسانية الشاملة.

ودون الخوض في التفاصيل المرتبطة ببرامج الإصلاح السابقة أو الحالية، نشير إلى غياب العنصر الأساس فيها وهو إطلاق الحريات، حتى وإن تضمن خطاب الإصلاح هذه الشعارات. وعلاوة على ذلك، نسجل أيضاً غياب التفكير المنظم والمنتج في رصد أوضاع المعرفة العربية. فقد ظلت معطيات التعليم وإصلاح بيئات المعرفة مختزلة في شعارات ومطالب عامة. وإذا ألقينا نظرة سريعة على برامج أكثر الدول أو التنظيمات توجهاً نحو الإصلاح، أدركنا غياب المحور المعرفي في تجلياته وأبعاده المختلفة. وقد يُفسّر الأمر بأن طغيان التوجه السياسي العام يستوعب المعرفة والذهنيات أيضاً، إلا أن التقصير في تعيين حدود وأفاق الإصلاح المعرفية يدخل في إطار عدم إدراك الدور الهام والمحوري الذي أصبح اليوم منوطاً بالمعرفة في المجتمعات الإنسانية.

### الأزمة المالية العالمية وإقامة مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات<sup>13</sup>

أدت الاستقلالية المتزايدة لحركة التدفقات والمعاملات المالية عن حركة الاقتصاد العيني (من إنتاج، واستهلاك، وتصدير سلعي، واستثمار حقيقي)، إلى المزيد من "الهشاشة" في النظام المالي الدولي، وارتقاء

## أثر الأزمة المالية على تمويل التنمية

ذكر إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2008: "يساورنا بالغ القلق إزاء أثر الأزمة المالية الحالية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي على قدرة البلدان النامية من الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية. فالبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد تعاني من انتكاسات خطيرة جدا في ما يتصل بأهدافها الإنمائية، ولا سيما تلك المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم للغاية اعتماد مزيد من الإجراءات الحاسمة والعاجلة

لاحتواء الأزمة الحالية واستعادة القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد. وفي ظل هذا السياق العالمي، فإننا نوجه اهتمام جميع المانحين إلى حالة واحتياجات أفقر الفئات وأضعفها. ونحث أيضاً جميع المانحين على المحافظة على التزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها.... وفي هذا السياق، من المهم أيضاً أن تكون لدى البلدان النامية سياسات سليمة للاقتصاد الكلي تدعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر".

المصدر: إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري - الدوحة، قطر. 29 تشرين الثاني/نوفمبر - 2 كانون الأول/ديسمبر 2008.

### المالية والقطاع العقاري.

- إعادة توجيه المدخرات إلى قنوات استثمارية إنتاجية وذات عائد تنموي ومعرفي كبير، وبالتالي الانتقال في الاقتصاد العربي إلى الحالة الإنتاجية التي تشجع على الإبداع والابتكار.

- ترشيد الاستثمارات البيئية في ما بين البلدان العربية، وتوجيهها نحو الاستثمارات "ذات العائد التنموي المرتفع"، مقابل تلك الاستثمارات ذات العائد السريع والمالي البحت. فقد اتسمت حقبة التسعينات، وبدايات القرن الواحد والعشرين، بالمغالاة في الاستثمار في القطاع المالي والعقاري على حساب الأنشطة الإنتاجية والمعرفية "ذات الآثار الإنمائية بعيدة المدى".

- الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية، نتيجة تراجع حصيلة النقد الأجنبي، وذلك يدفع بدوره إلى مزيد من الجهد لتحسين الجودة ونشر ثقافة "الإتقان"، ورفع مستوى التنافسية للمنتجات والخدمات في السوق العربية. ويؤدي ذلك بالتالي إلى تركيز الجهود لتصنيع أدوات المعرفة - التي نعتمد على استيرادها من الخارج بنسبة كبيرة - محليا، مما يخدم حل المشاكل الخاصة بحال المعرفة في الدول العربية عن طريق تطوير المنتج ليخدم احتياجاتنا وأولوياتنا.

- تزايد الاعتماد التقني والمعرفي على

والركود الاقتصادي من خلال "آثار التغذية العكسية".

- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى المنطقة العربية، وبخاصة تلك القادمة من الولايات المتحدة الأميركية، ومنطقة اليورو.

ومن المتوقع أن يكون أثر الأزمة أشد عنفاً على الدول العربية التي تعتمد بنسبة كبيرة على المساعدات الخارجية. وهناك مخاوف من تقلص هذه المساعدات في ظل الأزمة الراهنة، مما يؤثر سلباً على تمويل برامج التنمية فيها، وبالتالي على بناء مجتمع المعرفة. كما أن الأثر السلبي للأزمة المالية الراهنة قد يأخذ بعض الوقت كي تظهر تداعياته على حال المعرفة؛ فعادة ما تتدلع الأزمة أولاً في القطاع المالي بكل مكوناته ومؤسساته، ثم تنتقل بعد فترة إبطاء إلى الاقتصاد العيني (حيث الإنتاج، والتصدير، والاستثمار، والتشغيل، والاستهلاك). وتؤدي إلى مزيد من الانكماش في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية. ثم ينعكس هذا الانكماش الذي لحق بالاقتصاد الحقيقي (العيني) على القطاع الاجتماعي، مما يؤثر بدوره على ارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض الأجور، وتآكل المدخرات، ومن ثمّ الإفقار الثقافي والمعرفي. وتؤدي تلك التفاعلات في القطاع الاجتماعي إلى إفقار الطبقات الوسطى والشعبية. ومن المرجح أن تعاني القطاعات الثلاثة من صعوبات كبيرة ومشاكل اقتصادية واجتماعية خلال عام 2009، وقد تمتد إلى النصف الأول من عام 2010، وربما أبعد من ذلك. وقد تعطي هذه المدة الزمنية فرصة جيدة للمعنيين بحال المعرفة في الدول العربية للتخطيط الجيد لإدارة الأزمة واحتواء انعكاساتها السلبية.

بالمقابل، فإن الأزمة الحالية، شأنها شأن جميع الأزمات، وبقدر ما لها من نتائج وانعكاسات سلبية على المنطقة العربية، يمكن أن تفتح الآفاق أمام تغييرات وفرص جديدة لدفع مسيرة التنمية والإبداع ومجتمع المعرفة إلى الأمام. وسنحاول في ما يلي الإشارة إلى أهم الفرص الجديدة التي قد تفتح أمام الاقتصادات والمجتمعات العربية، إذا ما تم حسن التقدير وحسن التدبير خلال الشهور والسنوات القادمة.

- الحد من "ثقافة المضاربة"، والسلوك المضاربي عموماً، وبخاصة في بورصات الأوراق

### إن الأزمة الحالية،

### شأنها شأن جميع

### الأزمات، وبقدر

### ما لها من نتائج

### وانعكاسات سلبية

### على المنطقة

### العربية، يمكن أن

### تفتح الآفاق أمام

### تغييرات وفرص

### جديدة لدفع

### مسيرة التنمية

### والإبداع ومجتمع

### المعرفة إلى الأمام

## موجز راهن المعرفة في المنطقة العربية: معطيات وتحولات جارية

ستتطرق فصول التقرير لأوضاع المعرفة وتتابع تحليلها للتعرف على أهم فجواتها، ولتبني مقترحات مساعدة للنهوض بها. لكننا، قبل ذلك، سنستعرض، في عجالة، بعض أهم التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة لتشكّل مدخلاً للتوسع والمعاينة الدقيقة لمختلف تجليات ومرتكزات المعرفة في المنطقة العربية. لقد شهدت الدول العربية خلال ربع القرن الأخير تقدماً ملحوظاً في مجمل ما يمكن اعتماده كمؤشرات لنشر المعرفة بين المواطنين، بدءاً من تخفيض نسب الأمية وانتهاءً بعدد الأشخاص الحائزين على الشهادات الجامعية العليا. فإذا ما اعتبرنا المؤشرات الثلاثة الرئيسية في مجال التعليم التي يعتمدها البنك الدولي لقياس مدى استعداد الدول للانخراط في اقتصاد المعرفة؛ أي معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين<sup>15</sup> والالتحاق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي، يتبيّن لنا التقدّم الحاصل في هذه المجالات. فقد بلغ المعدّل العام للإلمام بالقراءة والكتابة في الدول العربية عند البالغين في العام 1980 نحو 55% عند الذكور و25% عند الإناث. وارتفع هذا المعدّل في العام 2005 إلى 82% عند الذكور و62% عند الإناث<sup>16</sup>. وفي العام 1980، بلغ وسيط معدّلات الالتحاق بالخام بالتعليم الثانوي بمختلف مراحل وأشكاله 57% للذكور و38% للإناث. أما في العام 2006، فقد بلغ 70% للذكور و65% للإناث<sup>17</sup>. ولم تتجاوز معدّلات الالتحاق بالتعليم العالي في العام 1980 حدود 25% للذكور و20% للإناث إلا في لبنان (41% و21% على التوالي)، حيث بلغ الوسيط 8% للذكور و4.6% للإناث، علماً بأن التعليم العالي كان غائباً أو شبه غائب عن ثلث الدول العربية (بمعدّلات النحاق عامة أقل من 5%). أما في العام 2005، فلم يبق سوى ثلاث دول تبلغ معدّلات الالتحاق فيها أقل من 5%، وبوسيط بلغ 18% للذكور و29% للإناث<sup>18</sup>. ولا نتصور أن تحجب هذه الإنجازات عن نظرنا الإخفاقات التي تجعل الكثير من الدول العربية مقصّرة في ردم فجوات المعرفة. فعلى الرغم من أن المنطقة العربية قد أنفقت 5% من ناتجها المحلي الإجمالي و20% من ميزانيات حكوماتها على التعليم خلال الأربعين عاماً

الذات، من خلال الابتعاد تدريجياً عن التعاقدات والحزم التكنولوجية "تسليم المفتاح"<sup>14</sup> باهظة التكاليف. ويندرج تحت ذلك اكتساب التقنيات والمعارف من خلال عمليات الممارسة الإبداعية، أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالتقدم التكنولوجي والمعرفي من خلال التعلم من خلال العمل.

• التوسع في تنمية التجارة العربية "البينية" للتعويض عن خسارة أسواق الصادرات الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي تتوجه لها معظم الصادرات العربية. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى فتح أبواب شراكة أخرى مستقبلاً تساعد في نقل المعرفة.

ولعل الأزمة الحالية تفتح آفاقاً جديدة للتكيف الإيجابي الخلاق مع العولمة، من خلال التعاون المعرفي والتكنولوجي مع بلدان الجنوب المتقدمة مثل: الهند، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، ومن خلال ترتيبات وشراكات جنوب-جنوب أخرى، تكون أكثر ملاءمة لدرجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي في المنطقة العربية. وهذا الأمر يعطينا الفرصة للمشاركة على أساس الجدارة المخزونة والمكتسبة في نغم العولمة المحتملة بدلا من الاقتصار على نغمها الواصلة إلينا بصورة متزايدة.

وإن أدت المضاربات في العقارات وبورصات الأوراق المالية خلال السنوات العشر السابقة إلى تمركز الدخل والثروات بشكل لم يسبق له مثيل في المنطقة العربية، إلا أن ذلك أدى أيضا إلى انفصال "الجهد عن العائد"، مما أصاب قيم وثقافة المجتمع في الصميم، ولا سيما تلك القيم المتعلقة بالعمل الجاد والابتكار والإبداع. ولذلك فإن الأزمة الراهنة قد تساعد على تصحيح تلك النزعات وتعيد للعمل الشريف وللجهد الصادق مكانته، مما يساعد على بناء نظام جديد للحوافز يشجع على الإبداع والتنمية.

وفى ظل الأزمة الحالية والضغط على الموازنات العامة والخاصة، لا بد من التحذير من المساس بالمخصصات المقررة لأنشطة "البحوث والتطوير"، وكذلك المشروعات ذات المحتوى المتعلق بالتراث الثقافي والإبداع الفني، لأنها قضايا تتعلق بمستقبل ورفاه الأجيال القادمة.

لعل الأزمة الحالية

تفتح آفاقاً جديدة

للتكيف الإيجابي

الخلاق مع العولمة

شهدت الدول

العربية خلال

ربع القرن الأخير

تقدماً ملحوظاً في

مجمل ما يمكن

اعتماده كمؤشرات

لنشر المعرفة بين

المواطنين

الأخيرة (جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2008)، إلا أن العديد من نواحي العجز الهيكلية ظلت قائمة. فما زالت العديد من المشاكل الأساسية تشكل عقبة رئيسية في طريق بناء مجتمع المعرفة، لعل أبرزها استمرار معاناة المنطقة العربية من الأمية، حيث ما زال نحو ثلث السكان الكبار فيها عاجزين عن القراءة والكتابة، وما يزال في الدول العربية نحو 60 مليون أمي، ثلثهم من النساء، وما يقارب تسعة ملايين طفل في عمر المدرسة الابتدائية خارج المدرسة، جلهم في الدول ذاتها التي لم تحل مشكلة الأمية<sup>19</sup>. ويتعذر تحقيق الطموح لإقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة طالما ظل المعدل العام للالتحاق بالمرحلة المتقدمة من التعليم الثانوي أقل من 55% للذكور والإناث على حد سواء، بينما حققت دول العالم المتقدم صناعات ودول آسيا الوسطى معدلات التحاق بحدود 84%<sup>20</sup>.

وبالإضافة إلى هذا التقصير الكمي في نشر التعليم، تعاني المنطقة من مشاكل متعددة في النوعية. فبالنسبة لكفاءة نوعية التعليم، بينت دراسات عام 2003 أن درجات طلبة الدول العربية في الاختبارات الدولية في مادتي العلوم والرياضيات للصف الثامن أقل بكثير من المعدلات العالمية. فكان متوسط درجات الرياضيات والعلوم للمنطقة العربية 393 و419 في حين أن المعدلات العالمية هي 467 و474 على التوالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007 أ). ولم تختلف هذه النتائج كثيرا خلال الأعوام اللاحقة، حيث استمر تدني أداء تلاميذ الدول العربية في الرياضيات والعلوم في الدراسة الدولية المماثلة التي جرت في العام 2007، حيث لم يتجاوز أداء طلبة الدول العربية 388 لرياضيات و424 للعلوم، مع العلم بأن المعدلات العالمية لعام 2007 كانت 445 و466 لكل من المادتين على التوالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007 د).

علاوة على ذلك، تبدو العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة في الوطن العربي. وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها أن التعليم والتأهيل لم يتماشيا من حيث النوع والكم مع الاحتياجات التنموية الملحة. كما أن الثروة البشرية الناتجة عن التعليم لم تستثمر بالشكل المطلوب في خدمة المجتمع.

وفي محور تقانات المعلومات والاتصالات، قطعت الدول العربية شوطا لا بأس به، حيث

واصلت المنطقة الاستثمار في البنى الأساسية، وسجلت في عام 2008 تطورا في الأداء التقاني فاق التطور المرصود في جميع مناطق العالم<sup>21</sup>.

وجاءت أربع دول عربية ضمن قائمة الدول الخمسين الأكثر جاهزية لاستثمار تقانات المعلومات والاتصالات. وشهدت إحدى عشرة دولة عربية ارتفاعا في قيم مرتكز تقانات المعلومات والاتصالات، مقارنة بما كانت عليه عام 1995. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن الفجوة ما زالت كبيرة بين الدول العربية وباقي العالم. كما أن أداء الدول العربية يتفاوت بين واحدة وأخرى. وما نشهده اليوم من تفاوت بين الدول العربية في استثمارها للتقانات الجديدة وفي استخدام وإنتاج المحتوى الرقمي العربي يصيب أيضا شرائح المجتمع، ضمن كل منها، منذرا بمزيد من التشرذم والتطرف، إن لم تؤسس هذه الدول للمساواة في النفاذ إلى التقانات للاستفادة من مآثرها.

والملاحظ في أداء الدول العربية أن التحسن في مؤشر تقانة المعلومات لا يرتبط بالدخل القومي. فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية التي تتمتع بدخول مرتفعة تحتل مكانة متقدمة على مرتكز تقانة المعلومات والاتصالات، إلا أن هذه المكانة تظل أدنى من المكانة التي تحتلها دول أخرى في العالم تحظى بدخول قومية مماثلة.

وازداد الوعي والاهتمام بالاستثمار في مجال البحوث والإبداع في الدول العربية كمرتكز من مرتكزات المعرفة منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي. وتطورت مراكز البحوث العلمية العربية في جميع التخصصات بانتظام وبشكل ملحوظ، حيث تمتلك معظم الدول العربية مراكز ومؤسسات للبحوث بعد أن كان الأمر يقتصر في منتصف القرن الماضي على مصر والعراق والمغرب ولبنان. وبعد أن كان العرب شبه غائبين عن ساحة النشر العلمي العالمي، أضحت لهم حضور يصل إلى 1.1% من النشر العلمي العالمي (نشرة أكاديمية العالم الثالث للعلوم TWAS، بالإنجليزية، 2005). وعلى الرغم مما شهده مرتكز البحوث والإبداع من تطورات إيجابية، وبخاصة من الناحية الكمية في السنوات الأخيرة، يظل الأداء الإبداعي العربي أبرز مواطن الضعف في المشهد المعرفي العربي الراهن، وتظل فجوة الإبداع والبحث العلمي بين المنطقة العربية وبقية مناطق العالم المتقدمة، الأكثر وضوحا وعمقا وخطورة.

## ما زالت العديد من

### المشاكل الأساسية

## تشكل عقبة رئيسية

### في طريق بناء

### مجتمع المعرفة،

## لعل أبرزها استمرار

### معاناة المنطقة

## العربية من الأمية،

### حيث ما زال نحو

### ثلث السكان الكبار

## فيها عاجزين عن

### القراءة والكتابة

## تبدو العلاقة بين

### التعليم والنمو

## الاقتصادي ضعيفة

## في الوطن العربي

## إنفاق الوطن العربي

### على البحث العلمي

### هو من الأدنى عالمياً

### بالنسبة إلى الناتج

### القومي العربي

### تتعلق النقطة

### الأضعف في الأداء

### المعريف العربي

### بتوفير البيئات

### التمكينية للملائمة

### لبناء مجتمع

### المعرفة

فإنفاق الوطن العربي على البحث العلمي هو من الأدنى عالمياً بالنسبة إلى الناتج القومي العربي. كما أن مؤسسات البحث والتطوير ضعيفة الارتباط بالدورة الإنتاجية، والمردود التنموي للبحث العلمي العربي ضعيف جداً لا يوازي حجم الإنفاق العربي السنوي الذي يبلغ 2 بليون دولار أمريكي، نتج عنه في الفترة بين 2002-2006 نحو 38.2 براءة اختراع سنوياً و5000 ورقة علمية منشورة فقط<sup>22</sup>.

ولعل النقطة الأضعف في الأداء المعرفي العربي تتعلق بتوفير البيئات التمكينية للملائمة لبناء مجتمع المعرفة، ولا سيما ما يتعلق بمرتكزها الأساسي المتعلق بالحرية. إذ لم تحقق الدول العربية في مجملها على صعيد الحريات العامة إنجازات ملموسة بالنسبة لحرية الفكر والتعبير. وباستثناء انتشار المزيد من الفضائيات العربية والمدونات على الإنترنت، التي وفرت متنفساً لنشاط ملحوظ للشباب في المنطقة، يظل ملف حرية الفكر والتعبير قائماً، حيث فرضت بعض الحكومات العربية قيوداً إضافية على البث الفضائي العربي. وصدر مزيد من التشريعات وقوانين النشر والإعلام التي أحكمت قبضتها على وسائل الإعلام والصحافة والصحافيين والمدونات والمدونين، بل والمفكرين أيضاً. كما ظلت معظم وسائل الإعلام وآليات نشر المعرفة خاضعة للملكية الدولة، مع وجود عدد محدود من الشركات الإعلامية والفنية الكبيرة، كتلك التي تعمل في المنطقة العربية انطلاقاً من دول الخليج العربي أو من خارج المنطقة العربية.

وبالمقابل، يمكن رصد تحسن طفيف في تطور الحريات الاقتصادية في بعض الدول، مثل مصر وتونس ودول الخليج العربي، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو في هذه الدول. إلا أن هذا التطور يظل محدوداً، ولا يعكس بالضرورة رؤية تركز على إقامة مجتمع المعرفة والنهوض بالأداء المعرفي. وتظل الدول العربية مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمحتوى المعرفي العالي. ولا بد من التركيز على أنه يستحيل تحقيق النهوض المعرفي والتنموي العربي بالاعتماد على التحسن في أجواء الحرية الاقتصادية فقط - حتى وإن كان مدعوماً بحرية الملكية الفكرية - في ظل استمرار القيود المفروضة على الحريات الأخرى،

وبخاصة منها حرية الفكر والتعبير. فلا يمكن خلق بيئات عربية محفزة للمعرفة بدون وجود حزمة متكاملة من الحريات. كما يختفي أي أمل في عدالة توزيع نواتج التنمية اجتماعياً في ظل عدم وجود مناخ ديمقراطي يوفر الرقابة الشعبية ويكافح الفساد.

وستتجه فصول التقرير إلى التعامل التفصيلي مع هذه القضايا تباعاً، لرسم صورة أكثر وضوحاً عن العديد من جوانب المعرفة في المنطقة العربية، وبلورة مجموعة من المعطيات التي تمهد الطريق، بأوسع شكل ممكن، أمام المجتمعات العربية للتعامل الواقعي مع التحديات والفجوات، ولاستثمار الطاقات المتاحة لولوج عالم المعرفة وإقامة مجتمعها المأمول.

- 1 انظر الجزء الخاص بجمود الإصلاح السياسي وتأثيره على البيئة التمكينية للمعرفة في هذا التقديم.
- 2 تعتمد هذه الفقرة على الإحصائيات المحدثة لجدول تقرير التنمية البشرية 2007-2008 الذي يعطي أحدث البيانات المتوافرة عن المنطقة العربية حتى عام 2006، كما تعتمد على البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية 2003 www.hdr.undp.org لأغراض المقارنة.
- 3 حُصِب مقياس الاستقلالية في الغذاء لـ 15 بلداً عربياً. وينقسم المقياس إلى فئات:
  - 4.5<6: استقلالية عالية في الحصول على الغذاء.
  - 2.5<5: استقلالية في الحصول على الغذاء.
  - 1<2.5: استقلالية منخفضة في الحصول على الغذاء.
  - 0<1: استقلالية منخفضة جداً في الحصول على الغذاء.
- 4 اعتمدت نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت أدنى خط فقر وطني معتمد.
- 5 انظر الفصل الثاني حيث يعالج الموضوع بتوسع أكبر من حيث الأثر على مجتمع المعرفة.
- 6 يعتمد مقياس إدارة الحكم المعتمد على ستة معايير رئيسية هي: التعبير عن الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، وغياب العنف والإرهاب، فعالية الحكم، ونوعية التنظيمات، وسيادة القانون والسيطرة على الفساد.
- 7 Cross-Party Commission on Iraq هي لجنة مستقلة شكلت من عدة أحزاب لإصدار توصيات حول مستقبل دور القوات البريطانية في العراق. المصدر: إسماعيل جليلي. "جيل العراق الضائع" عن موقع <http://www.brusselstribunal.org/pdf/alJalili170607.pdf>
- 8 عن كلمة لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إثر عودته من دارفور في فبراير/شباط 2007. <http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/sudan-news-210207?opendocument>
- 9 يقيس دليل المعرفة قدرة بلد ما على إنتاج، وتوطين ونشر المعرفة. وهو متوسط درجات بلد ما على مؤشرات الأعمدة الثلاث لاقتصاد المعرفة (التعليم والابتكار وتقنية المعلومات). قاعدة بيانات البنك الدولي (كام) [http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM\\_\\_page5.asp](http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM__page5.asp)
- 10 الموقع الإلكتروني لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/so.html> بتاريخ 13 آذار/مارس 2009.
- 11 المواقع الإلكترونية [http://www.nationmaster.com/time.php?stat=int\\_\\_use-internet-users&country=so](http://www.nationmaster.com/time.php?stat=int__use-internet-users&country=so) و <http://www.worldpress.org/profiles2/Somalia.cfm> بتاريخ 13 آذار/مارس 2009.
- 12 تعتمد هذه الفقرة على أوراق خلفية للتقرير أعدها فهمي هويدي - "التطرف وأثره على مجتمع المعرفة": وهاني فحص - "العصبية عائقاً معرفياً" و"النهوض المعرفي العربي بين ضرورة الوفاق ومشهد الشقاق".
- 13 تعتمد هذه الفقرة على ورقة خلفية للتقرير أعدها خلال الربع الأول من العام 2009 محمود عبد الفضيل - "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات والمجتمعات العربية: الخسائر والفرص"
- 14 Turn-key products
- 15 يعني بالبالغين الأشخاص بدءاً من الخامسة عشرة من العمر.
- 16 انظر الجدول رقم 9 في الملحق الإحصائي.
- 17 انظر الجدول رقم 10 في الملحق الإحصائي.
- 18 انظر الجدول رقم 11 في الملحق الإحصائي.
- 19 انظر الجدول رقم 13 في الملحق الإحصائي.
- 20 انظر الجدول رقم 15 في الملحق الإحصائي.
- 21 وذلك حسب معظم المؤشرات المتاحة، بما في ذلك تقرير البنك الدولي منهجية قياس الأداء المعرفي المنشور في 2008، انظر الفصل الرابع.
- 22 الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، 2008: منهجية قياس الأداء المعرفي (KAM) بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2008 <http://www.worldbank.org/wbi/kam>

